



جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مقاربة مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة كألية لتحسين الخدمات العمومية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن عطا الله العلمي

من إعداد الطالب:

كريم الحاج

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غرداية	د. طواهرية أحلام
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	د. العلمي بن عطا الله
مناقشا	جامعة غرداية	د. ناصري خديجة

2020/ 2019



جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مقاربة مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة كآلية لتحسين الخدمات العمومية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن عطا الله العلمي

من إعداد الطالب:

كريم الحاج

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غرداية	د. طواهرية أحلام
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	د. العلمي بن عطا الله
مناقشا	جامعة غرداية	د. ناصري خديجة

2020/ 2019

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني إلى إنجاز هذا البحث المتواضع أحمدته، وأشكره،
وأستعين به

عملاً بقول الرسول محمد صل الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "
فانه لا يسعني وأنا أختتم بحثي هذا إلا أن أتذكر كل تلك الأسماء التي كانت لها
كل الفضل فيما وصلت اليه.

اذ يحدوني واجب الوفاء بالجميل أن أتقدم ببالغ التقدير والاحترام و أسمى عبارات
الشكر وآيات العرفان إلى الأستاذ الدكتور العلمي بن عطاالله.

كما لا يسعني أن أتقدم بخالص الثناء، وعظيم التقدير والعرفان إلى كل أساتذة

قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غرداية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين نهلت على
أيديهم العلم منذ نعومة أظفاري إلى هذه الساعة.

الداخ كريمة

إهداء

إلى الذي علمني كيف يكون الإنسان أكبر من نفسه، إلى أعز وأحب شخصين
إلى قلبي أمي وأبي إلى من ساندتني ودعمتني قلبا وروحا إلى زوجتي الغالية إلى
أغلى ما لدي في الوجود بناتي سولاف و رؤى.

إلى كل زملائي، إلى كل من التقيتهم في احدى محطات حياتي ولو صدفة، إلى
كل تلك الأسماء التي سقطت سهوا من بين هذه الأسطر، إلى كل من كتب اسمه
في قاموس حياتي.

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.
إلى كل من يحمل لي مشاعر جميلة، إلى أنبياء الحق زارعي بذور الوئام، إلى كل
من يدعو إلى السلام، وينشد القيم السامية.

إلى من يدعو إلى التغيير ويطمح إلى مستقبل أفضل إلى كل شاب جزائري، إلى
كل طالب علم، إلى كل عامل يسعى إلى كسب معركة الحياة، إلى كل من عانى
قساوة الدرب، إلى هؤلاء جميعا أهدي ما أسعفني به اجتهادي وجاد به فكري،
ودونه قلبي.

الدايم كريم

قائمة المختصرات

❖ اللغة العربية:

- ج: الجزء.
- ط: الطبعة.
- ص: الصفحة.
- ص ص: الصفحة إلى الصفحة.
- ع: العدد.
- د ط: دون طبعة.
- د س ن: دون سنة النشر.

02- باللغة الأجنبية:

P: page.

pp: page a la page.

N: numéro.

OGP: open gouvernement Partner hip.

ONU: organisation de la nation unie.

OPEN DATA: donnees ouverte.

تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين موضوع الحكومة المفتوحة والخدمات العمومية المقدمة لخدمة المواطن، إضافة إلى تسليط الضوء على مبادئ وتطبيقات الحكومة المفتوحة ومدى نجاعتها في مكافحة الفساد والعمل في إطار النزاهة والشفافية وذلك من أجل اثبات أن الحكومة المفتوحة هي مقاربة لتكريس الحكم الرشيد.

استخدمت الدراسة كلا من المنهجين الوصفي و التحليلي بغية وصف مختلف الظواهر المدرجة ضمن موضوع مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة وتمحيصها إضافة إلى تحليل مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بها ، كما وظفت منهج دراسة حالة لدراسة عينة وهي الحكومة المفتوحة بتونس كنموذج عن هذه المبادرة.

حيث توصلنا في الأخير أن الهدف الأسمى للمبادرة من خلال مشاركة المجتمع المدني وشفافية الحكومة هو حصول المواطن بالنهاية على خدمات ذات نوعية عالية وسهلة الحصول عليها، إضافة إلى العمل على إرساء إطار للمشاركة العمومية الذي يساهم بدوره في تكريس الديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المفتوحة، الخدمة العمومية، الشفافية، المشاركة.

Summary

This study aims to link the topic of Open and public services provided to serve the citizen, in addition to shedding light on the principles and application of open government and its effectiveness in combating corruption and work within the framework of integrity and transparency in order to prove that open government is an approach to establishing good governance.

The study used both descriptive and analytical approaches to describe all phenomena included within the topic of the open government partnership initiative and its scrutiny, in addition to analyzing all information and data related to it, it also employed a case study methodology to study a sample, namely the open government in Tunisia, as a model for this initiative.

As we finally concluded that the ultimate goal of the initiative is through civil society participation and government transparency, it is the citizens' access to high quality, easy to obtain services, in addition to working to establish a framework for public participation, which in turn contributes to the consolidation of participatory democracy.

Key words: open government, public service, transparency, participation.



مقدمة



تزداد اليوم شدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات في العالم، إلى درجة أنها أصبحت تعيق جهود التنمية المستدامة والشاملة للجميع وفي العديد من البلدان، لذا كان لزاماً عليها التوجه نحو أنظمة الحكومات الديمقراطية والاعتماد على اقتصاد السوق بدلاً من الحكومات التسلطية أو الأنظمة التقليدية التي تنسم بالجمود وضياح للحقوق، وهذا ما أدى إلى نشأة مفهوم الحكومة المفتوحة، التي تعني الشفافية والمشاركة الديمقراطية والمساءلة وحكم القانون، وهي مبادرة خلقتها الإدارة الحكومية لتتغلب على التحديات العالمية والإقليمية المتمثلة في العولمة ولمعالجة مشكلات الفساد والفقر والبطالة من خلال تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

حيث يكمن دور الحكومة المفتوحة في كونها مبادرة تطوعية دولية تهدف إلى ضمان تحقيق التزامات الدول تجاه مواطنيها وتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد وتسخير التكنولوجيات الحديثة لتكريس الحوكمة الرشيدة ضف إلى ذلك تطوير الثقافة السياسية للمجتمع وأيضاً الإدارية وذلك بالفعالية والاستجابة للمواطنين وطموحاتهم وفقاً لما ترتكز عليه الحكومة من مبادئ وذلك كالتشارك في رسم السياسة العامة للدولة وبالاعتماد خاصة على مبدأ اللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطن.

فقد أصبح هذا المفهوم متداول عالمياً سواء من طرف الدول النامية وخاصة من بعض الدول العربية التي انتهجت هذه المبادرة لإظهار التزامها نحو شعوبها على غرار دولة تونس، حيث سعت إلى سلك هذه التجربة كخطوة أساسية في تكريس مسار انفتاح الحكومة في بلورة سياساتها العمومية.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل في رغبتنا للاطلاع على الأهمية البالغة للموضوع لدور شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من أجل تحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة.

ولمعالجة أحد المواضيع الحديثة التي اكتسبت صيتاً كبيراً مؤخراً لارتباطها بمشاركة المواطن والمجتمع في صياغة السياسة العامة واعتمادها على مبادئ النزاهة والعدالة الاجتماعية.

❖ أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة على الصعيد الأكاديمي والعملية والسياسي، فمن الناحية الأكاديمية يتناول موضوعاً يندرج ضمن مجال الإدارة العامة وهو موضوع لم يوف حقه من العناية العلمية من قبل الأكاديميين في الجزائر.

كما يعتبر موضوع شراكة الحكومة المفتوحة في منتهى الحداثة، فلم توله أعلام الباحثين الاهتمام الكافي لتبيان ومعالجة القضايا والإشكاليات التي تثيرها عادة مثل هذه المواضيع الجديدة ، خاصة على الصعيد العربي.

أما على الصعيد العملي، فتكمن أهمية هذا البحث كونه يتناول بالدراسة والتحليل والتقييم لموضوع تطبيقي عملي يتمثل في إرساء شراكة الحكومة المفتوحة كما يبرز خطوات التجسيد خطوة بخطوة حتى يمكن في النهاية الوقوف على نتائج تطبيق هذا المشروع وتقييمه من زوايا مختلفة.

في حين أن الأهمية السياسية للموضوع نابغة من كون الحكومة المفتوحة موضوعا لصيقا والحكم الراشد، الحكومة الإلكترونية، التنمية المستدامة إذ أصبح لهذه المفاهيم أثر بارز على مختلف الممارسات السياسية في المجتمعات وعلى علاقة الحاكم بالمحكوم.

❖ أهداف الدراسة:

- وضع إطار نظري أكاديمي شامل لموضوع شراكة الحكومة المفتوحة.
- إثراء المكتبة الجزائرية والجامعية بمرجع حول الموضوع يوفر مادة علمية أساسية، ويفتح آفاقا أمام بحوث جديدة.
- الربط بين موضوع الحكومة المفتوحة والخدمات العمومية المقدمة لخدمة المواطن.
- تسليط الضوء على مبادئ وتطبيقات الحكومة المفتوحة ومدى نجاعتها في مكافحة الفساد والعمل في إطار النزاهة والشفافية.
- الكشف عن الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام نجاح هذه المبادرة.

❖ إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تقديمه، سنركز في دراستنا على محور الإشكالية وهو دراسة تقييمية لأهمية وأثر تطبيق واستخدام آليات وأسس مبادرة الشراكة للحكومات المفتوحة على جودة الخدمات العامة من خلال الممارسات المتعلقة بالمشاركة والشفافية ودعم الحكم الراشد، حيث عالجنا الموضوع وفق الإشكالية التالية: كيف تؤثر شراكة الحكومة المفتوحة في جودة الخدمات العمومية؟

❖ التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بمبادرة شراكة الحكومات المفتوحة؟

– ما هي العلاقة التي تربط بين مشاركة المواطن في صياغة السياسة العامة للحكومة المفتوحة والخدمات العامة المقدمة من قبلها ؟

– ماهو واقع تطبيق شراكة الحكومة المفتوحة بتونس؟

❖ فرضيات الدراسة:

- الحكومة المفتوحة مقارنة واقعية لتكريس النزاهة والشفافية والمساءلة.
- يعتبر المواطن أكبر شريك للحكومة المفتوحة لتطبيق آلياتها بغية تحسين الخدمات العامة في المجتمع.
- أدت مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة بتونس إلى تحسين خدماتها الحكومية.

❖ حدود الدراسة:

- الإطار الزمني: يمتد الإطار الزمني للبحث من جانبه الفكري من سنة 2011 باعتبارها سنة نشأة مبادرة الشراكة للحكومات المفتوحة لتمتد إلى يومنا هذا.
- الإطار المكاني: أخذت الدراسة عينة للتحليل اقتصر على الدولة التونسية كنموذج لشراكة الحكومة المفتوحة.

❖ مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي والتحليلي: يتم استخدامهما عند التطرق إلى الإطار النظري العام لموضوع الحكومة المفتوحة ومختلف العناصر الفرعية المندرجة تحته، وكذا عند معالجة جميع المعلومات المتوفرة حول هذه العناصر بغرض وصف مختلف الظواهر وتحليل تلك البيانات للوقوف على حقيقتها.

منهج دراسة حالة: قد تم استخدام هذا المنهج من خلال التطرق للنموذج التونسي مستعينين بأدوات التحليل أيضا في وصف البيانات والإحصاءات وقراءة المؤشرات المختلفة للتحقق من طبيعة ودور تطبيقات وآليات الحكومة المفتوحة.

❖ أدبيات الدراسة:

- دراسة مرخوف صالح ومعلوم ديمية تحت عنوان: **الحكومة المفتوحة لإعداد برامج التنمية المحلية،** عن جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، سنة 2016-2017.

تناولت هذه الدراسة مبادئ الحوكمة المفتوحة كمطلباً حقيقياً لحكومات الدول لما يوفره من فرصة مثمرة تحقق مكاسب وأهمية كبيرة وواسعة في جميع المستويات وما تتمتع به من مكانة عملية لبلوغ الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة للنهوض بمجالات التنمية المحلية.

– دراسة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان **الحكومة المفتوحة السياق العالمي والأفاق المستقبلية، سنة 2012.**

تركز هذه الدراسة على تطوير إستراتيجية حكومية مفتوحة وشاملة مع تهيئة بيئة مواتية لذلك من أجل بناء حكومات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة وتشاركية يمكن أن تعيد ثقة المواطنين وتعزز النمو الشامل للجميع.

– دراسة نبال ادلبي تحت عنوان: **تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية،** صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، سنة 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية التطبيق الناجح لآليات الحكومة المفتوحة من خلال الإشراف الكلي للمواطن وانخراطه في العمل الحكومي إضافة إلى إقامة البنى والإجراءات الحكومية الفعالة التي تضمن التحسين المستمر لجميع نشاطاتها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول المتغير المستقل للدراسة وهو الحكومة المفتوحة بمفهومها وأهدافها وأبعادها، حيث أن الدراسات السابقة ركزت على الإطار العام للحكومة المفتوحة وعلاقتها بتحقيق التنمية بينما تربط الدراسة الحالية مفهوم الحكومة المفتوحة بجودة الخدمات العمومية المقدمة لصالح المواطنين مع إسقاطها تلك العلاقة على دولة عربية وهي تونس.

❖ صعوبات الدراسة:

- قلة وندرة المراجع المتخصصة التي تناقش موضوعات الحكومة المفتوحة.
- إشكالية الحجر المنزلي المفروض وما نتج عنه من غلق كلي لمختلف المكاتب.

❖ تقسيم الدراسة:

سعى منا للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمبادرة الشراكة للحكومات المفتوحة مقسم إلى أربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم ونشأة مبادرة الشراكة للحكومات المفتوحة ثم مبحث ثاني تشريعات ومتطلبات الانضمام لمبادرة شراكة

الحكومة المفتوحة، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى معايير تقييم الحكومة المفتوحة وتحدياتها، أما المبحث الرابع تعرضنا إلى البيانات الحكومية المفتوحة وخصائصها.

ثم تناولنا في الفصل الثاني مكانزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية وخصصنا المبحث الأول لنماذج الحكومة المفتوحة فطرحنا به نموذجين: نموذج بحيرة (NESS) نموذج الخدمة العامة الجديدة، وفي المبحث الثاني تناولنا مبادئ الحكومة المفتوحة وأثر تطبيقها على الخدمة العمومية فطرحنا مبادئ الحكومة المفتوحة متمثلة في الشفافية، المشاركة، التعاون، الاستجابة وبناء التوافق وتناولنا في المبحث الثالث دور المواطنين والمجتمع المدني في تعزيز الخدمة العمومية ضمن برامج الحكومة المفتوحة، وفي المبحث الرابع تطرقنا الى الحكومة المفتوحة كبديل لترقية الخدمات وطرق تطبيقها، أما المبحث الخامس والأخير تناولنا فيه دراسة شراكة الحكومة المفتوحة بتونس نموذجا فتكلمنا في المطلب الأول عن مبادرة تونس لاعتمادها مبادئ الحكومة المفتوحة من خلال انضمام تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) ثم التشريعات القانونية لتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة، ثم تناولنا في المطلب الثاني الخطة الوطنية للحكومة المفتوحة (2018-2020) من خلال اعتماد المقاربة التشاركية في جميع مراحل اعداد الخطة الوطنية ومسار اعدادها، أما المطلب الثالث فتطرقنا الى عصرنه وترقية الخدمات الادارية العمومية عن طريق تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الخط وتسيير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية. ثم خالصنا إلى الخاتمة وتم التطرق من خلالها إلى أهم النتائج في الدراسة، وصياغة بعض الاقتراحات والتوصيات.



الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي

لمبادرة الشراكة للحكومات المفتوحة



تمهيد:

أصبح اليوم واضحا أثر التكنولوجيا الإيجابي على تقديم الخدمات، وإمكاناتها في تدعيم الحوكمة وتحسين العلاقة بين الحكومة والمجتمع الذي تخدمه، إذ تسمح التكنولوجيا بانفتاح الحكومات، وجعلها قريبة من جميع أفراد المجتمع في المناطق الجغرافية كافة، وذلك بفضل التواصل والتعاون الثنائي الاتجاه. لهذا السبب، كان للتكنولوجيا دور مركزي في تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة، وفي بناء المؤسسات العامة القوية والشفافة والخاضعة للمساءلة، التي تخدم المواطنين وتعزز مشاركتهم الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة للتنمية المستدامة.

سنتناول في هذا الفصل التمهيدي بالتفصيل مختلف الجوانب النظرية والإطار الفكري العام لموضوع الحكومة المفتوحة، وذلك في أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم ونشأة مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة.

المبحث الثاني: شروط ومراحل الانضمام إلى مبادرة الشراكة للحكومة المفتوحة.

المبحث الثالث: معايير تقييم الحكومة المفتوحة وتحدياتها.

المبحث الرابع: البيانات الحكومية المفتوحة وخصائصه.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة.

إن الزيادة في حجم الأعمال الحكومية والخدمات التي يحتاجها المواطن تطلبت التفكير الجدي لإيجاد حلول جذرية تسهل آليات تقديم الخدمات للمواطن، الأمر الذي أدى التفكير بانفتاح الحكومة، من أجل إضفاء الشفافية والمشاركة ومكافحة الفساد.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة المفتوحة.

رغم حداثة الاهتمام بمفهوم الحكومة المفتوحة إلا أن جذوره تمتد لفترة طويلة وهذا لوجود عدة أسباب ودوافع، فأخذ تعريفات متنوعة سواء لغوياً أو اصطلاحاً.

حيث أن كلمة حوكمة أو حكومة (Gouvernance) مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة بممارسة السلطة، والمرتبطة بعمليات اتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، ويشمل الآليات والعمليات المعقدة والمؤسسات التي تتعامل مع عامة المواطنين وتتوسط في خلافاتهم وتمارس حقوقها والتزاماتها القانونية.¹

أما إضافة مصطلح المفتوح أو الجيد أو الصالح أو الراشد فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت المصطلح الأول، لتصبح الحوكمة المفتوحة وهذا كمنهج سياسي تستعين به الدولة من أجل تحقيق التقدم والرفاهية ولكن بإشراك مواطنيها معها في تحقيق ذلك.²

ويعود أصل مصطلح الحوكمة المفتوحة قبل استخدامها في الأدبيات السياسية والاقتصادية إلى تعبيرات ودلالات كثيرة في العصر اليوناني واللاتيني، في الواقع لم يعد ثمة تعريف واحد للحكومة المفتوحة، إذ أن معنى هذا المصطلح والمفاهيم المرتبطة به هي في تحول مستمر، مع تبني أفكار ورؤى وغايات جديدة .

¹- القاموس المدرسي، عربي عربي، الطبعة الثالثة، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص 212.

²- بن نعيم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة مصطفى إسماعيل، معسكر، 2016، ص، 19.

وتتوفر في الأدبيات توصيفات وتعريفات متنوعة للحكومة المفتوحة منها:

- تقدم الأمم المتحدة تعريفا للحكومة المفتوحة على أنها معلومات حكومية تبادر الحكومة بالكشف عنها وتجعلها متاحة على الشبكة بحيث يمكن للجميع الوصول إليها، وإعادة استخدامها وتوزيعها دون أي قيد¹.
- وقد وصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكومة بأنها مفتوحة عندما تتوفر فيها ثلاث خصائص وهي:

- قابلية الوصول: بمعنى أن يكون المواطنون قادرين على الوصول إلى خدماتها ومعلوماتها بسهولة.
- التجاوبية: بمعنى أنه يتعين على الحكومة النظر إلى الأفكار الجديدة والاحتياجات من القطاع العام وغيره.

- الشفافية: بمعنى أنه يمكن للعموم فحص أعمالها و أفعال متخذي القرار فيها².

وقد طورت المنظمة هذا التعريف حتى أصبح يتمحور حول ثلاث مبادئ هي:

الشفافية، المساءلة والتجاوبية.

- 1- يذكر الباحثان لاثروب وروما (La throp And Ruma) أن الحكومة المفتوحة في أبسط أشكالها تتجلى في السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات الحكومية، ويذكر المؤلفان أيضا أن معنى الحكومة المفتوحة في تطور مستمر، وقد تأثر بحركة البرمجيات المفتوحة المصدر، بمعنى أن التركيز فيها ينتقل بين الحكومة والمواطنين من الوصول إلى المشاركة³.

- 2- وتتصور "شراكة الحكومة المفتوحة" وجود حكومات شفافة، خاضعة للمساءلة، ومتجاوبة على نحو أفضل مما هي عليه الآن، وبصورة قابلة للاستدامة، وتكون الغاية النهائية هنا تحسين جودة الحكومة وخدماتها، ويتطلب تحقيق ذلك تغييرات في الثقافة والقيم والمعايير الراهنة ، بغية ضمان تعاون وحوار

¹ تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، بيروت، سنة 2018، ص 11.

1- Harrison, T.M. and Sayogo, D.S. (2014). Transparency, participation and accountability practices in open government: a comparative study. Government Information Quarterly, Iss. 31, pp. 513-525.

³ - Lathrop, D. and Ruma, L. (2010). Open government: collaboration, transparency, and participation in practice [eBook]. O'Reilly Media. Available at <http://www.amazon.com>

3- فعال وكفؤ بين الجمهور والحكومة.¹

4- وفي نطاق مؤثر سيادة القانون الذي وضعه " مشروع العدالة الدولي " جرى تعريف الحكومة المفتوحة بأنها الحكومة التي تعرض معلوماتها للمشاركة وتشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتقدم للجمهور أدوات تسمح بإخضاع الحكومة للمساءلة.

5- حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 بأن الحوكمة المفتوحة هي: " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا" وبمفهوم هذا التقرير أن الإنسان هو الفاعل الأساسي لإدارة وإنجاح عامل نظام الحوكمة المفتوحة.²

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: " هو خلق نوع من المشاركة من المستوى العالي من الشفافية والانفتاح بما يسمح لكل مواطن الحق في الحصول على وسائل لإجراء رقابة فعالة من قبل العامة والنفاد في الملفات الوطنية الشائكة، والمشاركة في الحياة السياسية ضمن نطاق مناقشات بناء مجتمع ديمقراطي سياسي.³

وقد عرفها عصام المجالي بأنها تشرح نفسها بنفسها فموضوع "إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة"، تقوم على أساس قيام الدولة بالانفتاح على الناس ووضعها إجراءات وتشريعات تجعلها أكثر شفافية وأكثر مساءلة من المواطنين وبما يعزز جهود الحكومة في استعادة ثقة المواطن يتضح من التعريفات السابقة أن معنى مصطلح الحكومة المفتوحة هو في تغير دائم، ويخضع لتأثير ما تريد الحكومات المنفذة أن تحققه، وذلك فيما يتعلق مثلا بالوصول إلى البيانات والمعلومات، وتوفير الخدمات على الشبكة، وانخراط المواطنين في عملية صنع القرار وتصميم الخدمات، غير أن تحسين المشاركة والشفافية والمساءلة تبقى هي الأهداف

¹ -Lee, Gwanhoo and Kwak, Young Hoon (2011). An open government implementation model: moving to increased public engagement. Washington, D.C.: IBM Center for the Business of Government. Available at <http://www.businessofgovernment.org/report/open-government-implementation-model-moving-increased-public-engagement>

² - باروت محمد جمال ، تقديم عن الفساد والحكم الضائع في البلاد العربية، المستقبل العربي، العدد 309، د س ن، ص 206.

³ - مرحوف صالح، معلوم دمية، الحوكمة المفتوحة لإعداد برامج التنمية المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، سنة 2017، ص 11 .

الأساسية، بصرف النظر عن التعريف، ويتضح أيضا وجود صلة وثيقة بين مفهومي الحوكمة العامة والحكومة المفتوحة، نظراً إلى أن المفهوم الثاني يستند إلى المبادئ ذاتها التي تستلهمها الحوكمة.¹

المطلب الثاني: نشأة الحكومة المفتوحة.

الحكومة المفتوحة (Open Government) من التعبيرات حديثة النشأة، وترجع بداية الاستعمال الرسمي لهذا المصطلح إلى عام 2007 م، حيث قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بالتوقيع على قانون " الانفتاح يعزز فاعلية الحكومة الوطنية"، الذي يحمل أيضا مسمى " قانون الحكومة المفتوحة". وفي اليوم الأول من فترته الرئاسية الأولى وافق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق باراك أوباما في 20 يناير عام 2009 على بدء تنفيذ مبادرة الحكومة المفتوحة (OGI) كمفهوم للشعار " نعم نستطيع" حيث فتح أفقا جديدة للديمقراطية وهذا ما أكدته: "تلتزم إدارتي بخلق انفتاح غير مسبوق على مستوى الحكومة، سنعمل معا لضمان ثقة الجمهور وبناء نظام يقوم على الشفافية والمشاركة العامة ونظام التعاون، سيتمكن الانفتاح من تعزيز الديمقراطية، وتقوية وفعالية سياستنا الحكومية".

وفي عام 2011، أقرت ثمانية بلدان وهي: اندونيسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا، الفلبين، المكسيك، المملكة المتحدة البريطانية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية إعلان الحكومة المفتوحة وأطلقت شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) والتي هي مبادرة متعددة الأطراف وشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، تلتزم الحكومة من خلال هذه الشراكة بتعهدات خاصة لتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد واستخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين الحوكمة، وقد شاركت أكثر من 70 دولة في شراكة الحكومة المفتوحة عام 2018، من بينها الأردن وتونس والمغرب في المنطقة العربية، وقد التزمت الدول المشاركة بأكثر من 2500 التزام نحو الانفتاح ومساءلة أكبر من جانب الحكومة.

¹- عصام المجالي، مغالطات كبيرة حول مبادرة الشراكة للحكومة الشفافة، جريدة عين الرأي، تاريخ النشر: 19-03-19- 11:20

تشرف على شراكة الحكومة المفتوحة لجنة توجيهية تضم ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وقد أنشئت ضمن هذه الشراكة ست مجموعات عمل من أجل النقاش حول المواضيع التالية: الوصول إلى المعلومات، مكافحة الفساد، الانفتاح المالي، الانفتاح التشريعي، البيانات المفتوحة، الانفتاح في الموارد الطبيعية، والانفتاح في المواضيع البيئية، وتعتبر مجموعات العمل فرصة من أجل النقاش والحوار وتبادل الخبرات بين الحكومات والمجتمع المدني، وهي بالتالي تساعد في صياغة التزامات فعالة في خطط العمل الوطنية.¹

¹ - شراكة الحكومة المفتوحة، 2018. <https://www.opengovpartnership.org>

المبحث الثاني: شروط ومراحل الانضمام لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة.

من أجل المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP)، يجب على الحكومات أن تظهر التزاما واضحا بفتح الحكومة من خلال تلبية مجموعة من معايير الأداء وشروط مستوفاة عبر أبعاد أساسية أولها الأطر واللوائح التشريعية المنظمة لهذه المبادرة والتي لها أهمية خاصة لزيادة استجابة الحكومة وتعزيز مشاركة المواطنين ومكافحة الفساد والالتزام بقواعد الديمقراطية وقيم الحكم المحددة في إعلان الحكومة المفتوحة.

المطلب الأول: شروط الانضمام لشراكة الحكومة المفتوحة.

هي بالأساس التشريعات التي تركز قواعد الحكومة المفتوحة كالمشاركة والشفافية والمساءلة، هذه القوانين هي متنوعة وتغطي مجالات عديدة مثل: الوصول إلى المعلومة، سرية المعلومات، الصحافة والنشر، مكافحة الفساد، حماية المعطيات الشخصية... الخ.

وفي دراسة غير منشورة للخبير لدى البنك الدولي في مجال الحكومة المفتوحة "توبي ماندائيل"، قام هذا الأخير بتعداد قرابة 44 قانونا ذات صلة بتركيز الحكومة المفتوحة ونشر البيانات العمومية.

يتطلب الانضمام إلى هذه الشراكة توفر الحد الأدنى من الشروط في الدول الراغبة في تقديم ترشحها لهذه المبادرة قصد التأكد من مدى احترامها لمبادئ الحكومة المفتوحة وتركيسها عمليا في شكل مبادرات ملموسة، وتمثل بالتالي هذه الشروط معايير تقييمية للدول في مجال الحكومة المفتوحة لقياس مدى تقدمها في هذا المجال وتبويب هذه المعايير ضمن أربعة محاور تتعلق ب:¹

– شفافية الميزانية.

– الولوج إلى المعلومة.

– التصريح ونشر ممتلكات المنتخبين و المسؤولين العموميين.

¹ - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المرجع السابق، ص 31.

– مشاركة المواطنين في العمل الحكومي.

حيث يتعين على كل بلد استيفاء 75% على الأقل من هذه الشروط ليصبح عضواً في هذه المبادرة.

المطلب الثاني: مراحل الانضمام لشراكة الحكومة المفتوحة.

من أجل المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) يجب على الحكومات أن تظهر التزاماً واضحاً بفتح الحكومة من خلال تلبية مجموعة من معايير الأداء (الحد الأدنى) عبر أبعاد رئيسية والتي لها أهمية خاصة لزيادة استجابة الحكومة، وتعزيز مشاركة المواطنين ومكافحة الفساد والالتزام بالديمقراطية وقواعد وقيم الحكم المحددة في إعلان الحكومة المفتوحة، معايير الأهلية في شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) ذات شقين:

– يجب أن تحصل البلدان على الحد الأدنى من الدرجات من خلال أربعة معايير أهلية أساسية اجتياز تقييم التحقق من قيم شراكة الحكومة المفتوحة (OGP).¹

1- الأهلية الأساسية: يتم تحديد الأهلية الأساسية من خلال تقييم البلدان في أربعة مجالات مهمة للحكومة المفتوحة وهي: الشفافية المالية، الوصول إلى المعلومات، الإفصاح عن الأصول، ومشاركة

2- المواطنين، حيث يمكن للدول كسب ما يصل إلى أربع نقاط لأدائها في كل من هذه المقاييس ليصبح المجموع 16 نقطة، ونظراً لأن بعض المقاييس لا تغطي جميع البلدان، يتم قياس بعض البلدان فقط على ثلاثة معايير (ويمكن أن تكسب ما يصل إلى 12 نقطة)، ولتميرير معايير الأهلية الأساسية، يجب أن تكسب الدول 75% على الأقل من إجمالي النقاط الممكنة المتاحة لها (إما 12 من 16 أو 9 من 12).

3- اجتياز التحقق من القيم: يعد فحص قيم شراكة الحكومة المفتوحة بمثابة محاولة لضمان الالتزام الدول الجديدة المنضمة إلى (OGP) بمعايير وقيم الحكم الديمقراطي المنصوص عليه في إعلان الحكومة المفتوحة، حيث يتم مراجعة القيم المستخدمة من قبل (OGP) من قواعد بيانات مختلفة تابعة لجهات

¹ - شراكة الحكومة المفتوحة، 2018. <https://www.opengovpartnership.org>، ص 25.

خارجية ويتم تحديثها بواسطة وحدة دعم (OGP) خلال النصف الأول من كل عام، وذلك باستخدام أحدث المعلومات المتوفرة في ذلك الوقت.

4- تحديد الوزارة أو الوكالة الرائدة: ينبغي على كل حكومة تطمح إلى الانضمام إلى الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) تحديد وزارة أو وكالة حكومية رائدة تتولى مسؤولية تنسيق عملية الحكومة وأنشطتها وأن تعمل كنقطة اتصال رسمية للشراكة، حيث يكون للوزارة أو الوكالة الرائدة الإشراف المثالي على الأمور المتعلقة بالحكم الرشيد وإصلاح الإدارة العمومية داخل الحكومة وتولي زمام المبادرة في التنسيق بين الوزارات أو الوكالات الحكومية في المسائل الحكومية المفتوحة.

5- تقديم خطاب النوايا: إذا مر بلد ما بمعايير الأهلية الأساسية ومراجعة القيم وحددت الحكومة إحدى الوزارات أو الوكالات الرائدة، فيجب عليها أن تشير إلى عزمها على المشاركة في الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) عن طريق إرسال خطاب نوايا، والذي يعبر رسمياً عن اعتزام الحكومة الانضمام إلى (OGP)، كما ينبغي أن تؤكد خطابات النوايا أن الحكومة مؤهلة للانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة وعلى وجه التحديد إقرار إعلان الحكومة المفتوحة، ووصف الإصلاحات الحكومية المفتوحة السابقة، يتم توجيه خطابات النوايا إلى المشاركين الرئيسيين لـ (OGP) وإرسالها إلى: info@opengovpartnership.org¹.

حيث تكون موقعة من قبل مسؤول على المستوى الوزاري من أي وزارة أو وكالة داخل الحكومة، طالما أن هذه الوكالة قد حصلت على موافقة من رئيس الدولة أو الحكومة للانضمام إلى (OGP)، بعد ذلك يتواصل أحد أعضاء فريق الدعم القطري لـ (OGP) مع ممثل حكومتك المعين بعد فترة وجيزة من استلام خطاب النوايا من أجل الإجابة على أي أسئلة وتقديم التوجيه إلى (OGP) كما تقوم وحدة الدعم أيضاً بتوصيل ممثل الحكومة بالخبراء التقنيين ذوي الصلة أو الموارد الأخرى حسب الحاجة.

¹ - شراكة الحكومة المفتوحة، المرجع السابق، ص26

المبحث الثالث: معايير تقييم الحكومة المفتوحة وتحدياتها.

لا غنى عن نظم الرصد والتقييم لوضع سياسات عامة سليمة وقوية، وتضمن آليات الرصد والتقييم الصلبة أن تحقق السياسات العامة والأهداف المنشودة، وأن تساعد على تحديد التحديات التي تؤثر على تنفيذ هذه السياسات، وأن توفر الاستجابات للتغلب عليها.

المطلب الأول: معايير تقييم الحكومة المفتوحة.

أولاً: المعايير العالمية المستخدمة في تقييم الحكومة المفتوحة.

يحتاج تقييم واقع دولة ما من حيث تقدمها في مجال الحكومة المفتوحة ومقارنته مع الدول الأخرى إلى معايير تقييم ومؤشرات قياس كمية تسمح بتحديد مستوى التقدم في كل سمة من السمات الأساسية للحكومة المفتوحة في تلك الدولة، ثم تقييم الواقع الإجمالي استناداً إلى هذه المؤشرات، ومن أبرز هذه الجهود ما قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إصدار مجموعات الإحصائيات الاجتماعية المعنونة "الحكومة في لمحة بصر 2013"، وقد استخدمت فيها مجموعة من المؤشرات الكمية والتقديرية من أبرزها:¹

(أ) مؤشرات البيانات الحكومية المفتوحة، مثل عدد مجموعات البيانات المركزة في بوابة بيانات الحكومة المفتوحة (النافذة الواحدة)، وأهم خمسة أهداف إستراتيجية رئيسية للحكومة الاتحادية / المركزية بخصوص البيانات الحكومية المفتوحة.

(ب) مؤشرات فض النزاعات الإفصاح عن الأصول، مثل مستوى الإفصاح والكشف عن الأصول وعن الأملاك وإتاحة معلوماتها للجمهور، والإجراءات الخاصة بإفصاح الموظفين العموميين عن أصولهم وأملاكهم.

(ج) مؤشرات شفافية موازنة، مثل استخدام ميزانيات المواطنين، نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية وإتاحتها للجمهور.

1-OECD-http://dx.doi.org/10.1787/gov_glance Publishing.P OECD 2013, Glance a at Government (2013).

د) مؤشرات شمول السياسات للجميع، مثل متطلبات تقييم الأثر بين الجنسين على المستوى الاتحادي/المركزي للحكومة، نسبة مشاركة الأفراد في المشاورات عبر الانترنت وفي التصويت.

ولا يخفى أن إيجاد معايير تقييم ومؤشرات قياس تتصف بالدقة في مجال الحكومة المفتوحة، أمر على درجة كبيرة من الصعوبة، وبخاصة بالنسبة لإمكانية تطبيقها في الدول النامية، بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية، ولقد بذلت جهود ملموسة لتحديد معايير تقييم المؤشرات للقياس في هذه الغاية، ونتيجة لصعوبة التقييم الكمي الدقيق لسمات الحكومة المفتوحة بالقياس المباشر أو من خلال المسوح بالجهات ذات الصلة، توجه البعض لوضع معايير تقييم المؤشرات قياس تعتمد على انطباعات المستفيدين من الحكومة المفتوحة (أصحاب المصلحة والخبراء)، ومن بين الجهات التي عملت على في هذا الاتجاه فريق مشروع العدالة الدولية (World Justice Program Team) الذي قام بإعداد دليل مشروع العدالة العالمية للحكومة المفتوحة وطريقة القياس المستخدمة في هذا الدليل لقياس مستوى الانفتاح الحكومي تعتمد على انطباعات وآراء جمهور العامة في كل دولة و مجموعات الخبراء فيها.

وعلى عكس الجهود التي تركز على المبادئ النظرية، يسلط هذا الدليل الضوء على وجهات نظر الناس العاديين من خلال تفاعلهم مع حكومتهم، ويدخل بذلك عنصرا جديدا في الحوار حول الحكومة المفتوحة، مما يجعله أداة مفيدة لتغذية الحوار السياسي بالبيانات داخل البلد الواحد و عبر البلدان.¹

ثانياً: معايير التقييم المستخدمة في استبيان الإسكوا.

جرى تصميم الاستبيان بحيث تنتج عنه معايير تقييم تتماشى مع المعايير العالمية ، خاصة تلك المستخدمة من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقد توزعت هذه المؤشرات على سبعة محاور:²

– محور سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة.

¹- World Justice Project (2015). Open Government Index: 2015 Report. Washington. Available at <http://worldjusticeproject.org/open-government-index>.

²- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نفس المرجع السابق، ص 51.

- محور البيانات الحكومية المفتوحة.
- محور سياسات و استراتيجيات الانفتاح والشفافية.
- محور بوابات الحكومة المفتوحة على الوب والتكنولوجيات المستخدمة.
- محور استخدام الحكومة المفتوحة ومدى الاستفادة منها.
- محور التشريعات وأنظمة الحكومة المفتوحة.
- محور تحديات الحكومة المفتوحة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة.

يمكن أن يواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة بنطاقها الكامل، وبخاصة عندما تتضمن تدفقا واستخدام مستمرا للبيانات والمعلومات والمعارف، وتعاوناً وحواراً مفتوحاً ومسؤوليات مشتركة، بعض التحديات. و ترتبط هذه التحديات بعضها ببعض، وهو ما يعني أن الفشل في إيجاد التحديات الممكنة في الحسبان عند التخطيط لأي من مبادرات الحكومة المفتوحة، وإدراج تدابير للحد من أثارها، ويمكن تقسيم التحديات إلى عدة أصناف، هي: التحديات المؤسسية والبشرية، والتحديات التشريعية والتنظيمية والتحديات التكنولوجية، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.¹

أولاً: التحديات المؤسسية والبشرية.

تتطلب مبادرات الحكومة المفتوحة التزاما من الحكومة ومكوناتها وأطقمها البشرية، إلى جانب ضرورة توفير تمويل كبير لتطوير وصيانة وتحسين المنتجات والخدمات المقدمة إلى الجمهور، وقد لا تكون الممارسات الحكومية التقليدية في رصد الموازنات ملائمة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المبادرات المخطط لها، لذلك لا بد من دراسة كفاية الموارد البشرية والمالية والوقت اللازم للتنفيذ خلال مرحلة التخطيط للمبادرات، والتفكير في تضمين معالجات لها.

¹- ادلي نبال، هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي؟، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) ، سنة 2018.

وقد لا تتمتع الأطقم الحكومية بالمهارات الضرورية لتطبيق مبادرات الحكومة المفتوحة، مما يقتضي تدريبهم التدريب اللازم لاكتساب تلك المهارات، بغية تمكينهم من الإسهام بنجاح في تطوير وإدارة هذه المبادرات. ويقترن ذلك بإمكانية التغييرات في ثقافة المؤسسات، فالحكومات تقليدياً ذات بنية تراتبية في هيكلتها وكذلك في آليات صنع القرار، وتتبع نموذجاً للتحكم والرقابة يجري بموجبه *حراسة* المعلومات والمعارف، ونشرها شيئاً فشيئاً إلى الجمهور، ولكي يمكن تحقيق الحكومة المفتوحة على نطاقها الكامل، قد يكون ضرورياً إجراء تغيير ثقافي في ذهنية وسلوك الأطقم الحكومية وإلا قد تصبح تلك المبادرات هشة، وتفشل على الأغلب في تحسين شفافية الحكومة وإمكانية مساءلتها.

ثانياً: التحديات التشريعية والتنظيمية:

يتطلب التحول نحو الحكومة المفتوحة الوصول إلى المعلومات الحكومية والتي تعتبر الحجر الأساس في الحكومة المفتوحة، وبالتالي لا بد من وضع إطار عمل تشريعي وتنظيمي لدعم التحول نحو الحكومة المفتوحة.

ويتضمن هذا الإطار صياغة قانون خاص بالوصول إلى معلومات إن لم يكن مقراً، كما يتضمن النظر في إعادة تطويع بعض التشريعات النافذة، مثل التشريعات الخاصة بمعالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وخصوصية المعلومات وكذلك الأمن السبراني، إذ يعد أمن وخصوصية البيانات من المتطلبات الأساسية، إذ يمكن عند جعل المعلومات مفتوحة، الكشف عن المعلومات ذات طبيعة سرية دون قصد، مما قد يؤدي إلى إضعاف مناعة الاختراق من الخارج، وتتطلب الحكومة المفتوحة صياغة تشريعات جديدة مثل التشريعات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة التي توضح ما يمكن الكشف عنه، ولا بد من العمل أيضاً على إصدار اللوائح التنظيمية اللازمة لإنفاذ القوانين والتشريعات والتي تساعد في نشر واستخدام التكنولوجيا اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة.¹

¹ - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المرجع السابق، ص 19.

ثالثاً: التحديات التكنولوجية:

تتطلب التكنولوجيات اللازمة لدعم تحقيق الحكومة المفتوحة توفر إمكانات، وعرض حزمة اتصالية، وتجهيزات و برمجيات، و مصاغات للبيانات (Data Format) قد لا تكون البنى الأساسية القائمة قادرة على التعامل معها، وقد يكون تحديث تلك البنى الأساسية صعباً، إذ يتطلب تحديثها وقتاً وتمويلاً. وثمة متطلبات أخرى تتعلق باتساع طيف التكنولوجيات المتاحة، لأنها تقود إلى مشكلة اتخاذ القرار بخصوص التكنولوجيات والإمكانات التي ينبغي اعتمادها للوصول إلى تنفيذ الحكومة المفتوحة على الوجه الأمثل، كما لا بد من نشر توافر التكنولوجيا وتوسيع استخدامها لتمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في الحكومة المفتوحة وتحقيق الشمولية للجميع والمساواة، وبالتالي لا بد من تقليص الفجوة الرقمية من أجل التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة للفئات المهمشة داخل المجتمع.

وأخيراً يجب التنبيه إلى موضوع التكامل بين التطبيقات المختلفة، بغية توفير وصول اعتيادي سلس إلى الخدمات يسمح بإشراك الجمهور وتعاونهم.

رابعاً: التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن مستوى الاندماج الاجتماعي للسكان وشمولية للجماعات المختلفة، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب، يُعد أيضاً تحدياً محتملاً، ولئن كانت الحكومة المفتوحة قادرة على تحسين الشمولية للجميع والمساواة، لأنها تتيح لأي فرد من المجتمع الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية والمشاركة في صنع القرار وصياغة السياسات بغض النظر عن الموقع، أو الجنس أو السن أو الإمكانات، فمع ذلك، قد لا تعم الفائدة منها نتيجة للإقصاء والمساواة الاجتماعية التي قد تعاني منها¹

- المرجع السابق، ص 20¹

المجموعات المهمشة، إن توفير الخدمات بواسطة الإنترنت وتحقيق انخراط أفضل للمواطنين لا يعني بالضرورة أن الوضع الاجتماعي للفئات المهمشة سيتحسن طالما أن وضعهم في المجتمع الأوسع لا يزال نفسه، ولذلك سيتعين على الحكومات تنفيذ برامج محددة وموجهة لتحسين الوضع العام للفئات المهمشة وتغيير رأي المجتمع الأوسع حيالها.¹

- المرجع السابق ص20.¹

المبحث الرابع: البيانات الحكومية المفتوحة وخصائصها.

تعد المعلومات التي تجمع من قبل الحكومة أو لأجلها موردا وطنيا يجب إدارته للأغراض العامة، كما يجب توفير هذه المعلومات بحرية لأي شخص ليستخدامها، ما لم تكن اعتبارات الخصوصية أو السرية أو الأمن من جانب الحكومة تقضي بخلاف ذلك.

وكجزء من شفافية الحكومة التي تهدف إلى تعزيز ثقة المواطن، تواجه الدول ضغطا غير مسبوق لمشاركة معلومات الحكومة، وقد دفع ذلك الحكومات إلى تبني مبادرات البيانات المفتوحة وجعلها جزءا لا يتجزأ من برامجها للحكومة المفتوحة.

المطلب الأول: مفهوم البيانات الحكومية المفتوحة.

تعرف البيانات المفتوحة بأنها تلك البيانات التي يمكن الوصول إليها بحرية، واستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض، والمتاحة من خلال شبكة الإنترنت بصيغة مفتوحة دون عوائق قانونية، ولا تحتوي على معلومات حساسة أو محمية بموجب القانون.

– مجموعة البيانات: البيانات المترابطة والمنظمة التي تتصل بموضوع محدد متاح للعموم وفقاً لأحكام القانون ويتم حفظها في نظام محوسب من قبل جهة أو بالنيابة عنها.

– البيانات الحكومية المفتوحة: البيانات الصادرة عن الحكومة والمتاحة لجميع الجهات والخاضعة للإفصاح بموجب قانون ضمان حق الحصول على المعلومات.

أما الإفصاح الاستباقي هو إتاحة مجموعة البيانات للجميع على منصة البيانات الحكومية المفتوحة قبل طلبها من أي فرد¹.

¹ - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، الأردن، سنة 2017.

وهي تشير أيضا إلى مفهوم وجوب إتاحة المعلومات والبيانات لكل شخص بحيث يتمكن من الوصول إليها و إعادة استخدامها وإعادة توزيعها دون أي قيود ويجب أن تكون مجموعات البيانات المفتوحة في صيغة قابلة للمعالجة الآلية وبدون رسوم ولا تتطلب أي معلومات شخصية.

تعريف البيانات الحكومية المفتوحة: هي المادة الخام المسجلة كرموز أو أرقام أو جمل أو عبارات يمكن للإنسان تفسيرها أو تحليلها، أما المعلومات فهي ناتج معالجة البيانات تحليلا أو تركيبا جمعت مع بعض لتصبح مهمة يمكن الاستفادة بها، والمعرفة بوصفها البسيط ما هي إلا تجميع للمعلومات ذات المعنى ووضعها في نص يمكن من الوصول إلى الاستنتاج.

وقد أشارت مؤسسة المعرفة المفتوحة إلى أن هناك ثلاث فئات يمكن أن تقوم عليها المعرفة المفتوحة وهي المحتوى مثل الموسيقى والأفلام والكتب، ثم البيانات العلمية أو التاريخية أو الجغرافية... الخ، وأخيرا البيانات والمعلومات الحكومية والإدارية، ووضعت عددا من المعايير لاعتبار العمل مفتوحا وهي إتاحة الوصول، إعادة التوزيع، إعادة الاستخدام، انعدام القيود التقنية، النسبة النزاهة، عدم التمييز ضد الأفراد أو الجماعات، عدم التمييز ضد مجالات الاجتهاد، رخصة إعادة التوزيع، الرخصة التي لا يجب أن تختص بحزمة معينة، الرخصة التي يجب أن لا تكبل إعادة توزيع أعمال أخرى.¹

ومن ثم يمكننا القول وفقا لرؤية مؤسسة المعرفة المفتوحة أن مصطلح المعرفة المفتوحة يشير إلى حق جميع البشر في الحصول على المعرفة على اختلاف أنواعها، والحصول على مصادر التعلم والتكنولوجيا بشتى الطرق، واستغلالها بالطريقة وفي الغرض الذي يلبي احتياجات الأفراد، وأي نوع من المعرفة يمكن الحصول عليه وتفسيره وتطبيقه بحرية.

¹ - محمد عسيري إيمان وداخل السريحي منى، منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، قسم علم المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2018، ص 04.

المطلب الثاني: خصائص البيانات الحكومية المفتوحة.

وتتمثل الخصائص التي تحكم إدارة وتنظيم البيانات المفتوحة فيما يلي:

– **الاكتمال:** يجب أن تكون مجموعات البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية مكتملة لأقصى حد ممكن، بحيث تحتوي على كل ما تم تسجيله حول موضوع معين، كما ينبغي نشر جميع المعلومات الأولية في مجموعات البيانات وإتاحتها للجمهور، ماعدا تلك الخاضعة لقوانين حماية الخصوصية والأمن مثل المعلومات ذات الصلة بشخص محدد، كما يجب إضافة بيانات وصفية تحدد وتشرح البيانات الأولية المتاحة، إلى جانب توفير نماذج و شروحات حول طريقة احتساب البيانات المستخلصة، وذلك سيسمح للمستخدمين بفهم نطاق وحجم المعلومات المتاحة وتفحص كل عنصر منها بأكبر قدر ممكن من التفصيل.

– **أولية المصدر:** يجب على الجهات الحكومية أن تحرص على نشر مجموعات البيانات من مصادرها الأولية بأعلى مستوى ممكن من الدقة وليست في أشكال مجمعة أو معدلة.

– **في الوقت المناسب:** يجب أن تقوم الجهات الحكومية بنشر مجموعات البيانات للجمهور في الوقت المناسب) على الأقل بشكل سنوي (وبالسرعة اللازمة فور الانتهاء من جمعها وترتيبها متى كان ذلك ممكنا، ولا بد أن تعطى الأولوية للبيانات التي يعتبر عامل الوقت حساسا بالنسبة لاستخدامها، وستزيد التحديثات الفورية للمعلومات من استفادة الجمهور من تلك البيانات.

– **العثور الدائم على البيانات:** يجب أن تظل مجموعات البيانات متاحة بشكل دائم مع ضرورة التوثيق المستمر لجميع الإصدارات الخاصة بها وأرشفتها مع مرور الوقت، كما لا بد من الإشارة إلى أية تغيرات طرأت عليها .

– **إمكانية الوصول:** لا بد أن يكون باستطاعة جميع المستخدمين الوصول إلى كل مجموعات البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية (إمكانية تحديد المحتوى وتحميله) بسهولة، ولجعل الوصول إلى البيانات أكثر

سهولة، يُفضّل توفير واجهة تطبيقات تمكن جميع المستخدمين من تحميل جميع المعلومات والبيانات المخزنة في أي قاعدة بيانات مرة واحدة (والذي يعرف بالوصول الشامل) ووجود واجهة برمجة تطبيقات للمستخدم (API) تمكن المستخدمين من إجراء طلب أية بيانات محددة.

- **المعالجة الآلية:** لا بد من هيكلة مجموعات البيانات بطريقة منطقية للسماح بمعالجتها ألياً، وإتاحتها بصيغ صديقة للأجهزة، فعلى سبيل المثال الملفات التي تنشر بصيغة بي دي أف، والتي تستخدم على نطاق واسع، يصعب على المعالجات الآلية قراءتها، لذلك لا بد من تخزين المعلومات بصيغ ملفات واسعة الانتشار مثل (CSV, XLS, JSON, XML) وغيرها من الصيغ القابلة للمعالجة الآلية، كما يجب كتابة معلومات حول صيغ الملفات التي تحمل بيانات مفتوحة إلى جانب كيفية استخدامها¹.
- **اللاتميرية:** العمل على إتاحة البيانات على نحو يسمح لأي شخص بالوصول إليها في أي وقت، ودون تقديم مبررات لذلك.

- **الديمومة:** استمرار القدرة على العثور على المعلومات مع مرور الوقت.
- **كلفة الاستخدام:** معقولة الكلفة التي يمكن أن تفرض على المستخدمين لقاء الحصول عليها.
- **إمكانية التحقق من المصدر:** يجب أن تكون البيانات التي تُنشر موقعة إلكترونياً أو تتضمن شهادة مع تاريخ الإصدار أو النشر لضمان مصداقيتها ودقتها، فالتوقيعات الإلكترونية تمكن المستخدمين من التحقق من مصدر البيانات وأنه لم يطرأ عليها أي تغيير منذ نشرها.
- **التوثيق:** يمكن توثيق المعلومات ذات الصلة بمجموعات البيانات وصيغها ومحتواها من الاستفادة منها بشكل أكبر، وينص هذا المبدأ على أن تقوم المواقع الحكومية بتوفير معلومات كافية حول مضمون البيانات المتاحة ودقتها وسلامتها.

¹ - الصابوني عماد، البيانات الحكومية المفتوحة من منظور الحكومة المفتوحة، المؤتمر الثاني للمحتوى الرقمي العربي، 31 آب-2 أيلول 2018، سوريا.

- **عدم التمييز:** يجب أن تكون البيانات متوفرة لأي شخص وفي أي وقت دون الحاجة إلى التعريف بالهوية وبدون تسجيل أو تقديم أية مبررات لاستخدام مجموعات البيانات.
- **غير مملوكة:** يجب أن تكون مجموعات البيانات متاحة بشكل لا يستطيع بموجبه أي كيان السيطرة عليها
- **سيطرة حصرية (إمكانية الحصول على البيانات بدون أية تراخيص للبرمجيات).¹**
- **الترخيص:** إتاحة مجموعات البيانات بدون قيود على نشرها ولا تكون خاضعة لشروط حقوق التأليف أو النشر أو براءة الاختراع أو الملكية التجارية أو لوائح تنظيم حماية الأسرار التجارية، وتمثل أقصى درجة لفتح البيانات الحكومية في وصفها بوضوح بأنها أحد أعمال الحكومة وإتاحتها بلا قيود على الاستخدام في نطاق إلكتروني عام.
- **ولا بد على الجهات الحكومية استخدام تراخيص البيانات المفتوحة لتحديد بوضوح بأي أسوط يمكن استعمال بيانات تلك الجهات، ومن الأمثلة على ذلك، ترخيص الأعمال الإبداعية المفتوحة للاستخدام العام، وترخيص مجموعة البيانات المفتوحة وأحكام الاستخدام الخاصة بالبنك الدولي.**
- **ملاحظة (01):** تصف هذه المبادئ وضع البيانات المفتوحة عند تطبيق أفضل الممارسات .
- **ملاحظة (02):** قد تؤثر عملية تنقيح المحتويات في قدرة الجهة الحكومية على تطبيق جميع مبادئ البيانات المفتوحة على كل مجموعات البيانات بحيث يجب تحديد مجموعات البيانات ذات القيمة العالية وإعطائها الأولوية في تطبيق المعايير وتهيئتها للنشر.
- **ملاحظة (03):** هذه المبادئ محددة في توجيهات الأمم المتحدة للبيانات الحكومية المفتوحة.²

¹- الحكومة الإلكترونية لسلطنة عمان، سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، ب د س ن، ص 5، على الرابط: www.oman.om.

²- المرجع السابق، ص 7.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل التمهيدي مختلف المفاهيم النظرية والمكونات الفكرية للحكومة المفتوحة، كما تطرقنا فيه إلى عرض ودراسة الجوانب المختلفة لهذه المبادرة.

وقد خلصنا من خلال هذا الجزء من البحث، إلى أن الحكومة المفتوحة أصبحت تعد من متطلبات الحكم الراشد بالنظر إلى ما تتميز به من شفافية في الأداء وما تفتحه من مجالات للمشاركة الجماهيرية في صناعة القرار وتعزيز ما يعرف بالديمقراطية.

حيث أن الانضمام إلى هذه المبادرة يتطلب توافر شروط معينة من بينها شفافية الموازنة العامة الولوج إلى المعلومة، التصريح ونشر ممتلكات المنتخبين والمسؤولين العموميين، مشاركة المواطنين في العمل الحكومي، إضافة إلى مجموعة من المراحل تتبعها الدولة الراغبة في الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة. كما تم التوصل إلى حقيقة مفادها أن الحكومة المفتوحة عرضة لمخاطر وتحديات كبيرة على غرار التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية إضافة إلى التحديات التنظيمية والتشريعية والتكنولوجية التي تعيق نشاطها وتحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.



الفصل الثاني:

مكانيزمات الحكومة المفتوحة

وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية



الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساآها على جودة الخدماآ العمومية

آمهيد:

حظيت سياساآ الحكومة المفتوحة بأهمية خاصة في كل الإصلاحاآ المتعلقة بالحكمة العامة المعتمدة في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل إرساء حكوماآ شفافة وآشاركية، رافعة فعالة للآتمية المندمجة، وعاملا مساعدا للدول لدعم ثقة المآاطنين في الإدارة، ومن شأن إشراك المآاطنين في مسار وضع السياساآ العمومية، تقديم خدماآ عمومية ملائمة آسآجب للحاجياآ والآطلعاآ.

كما أن الشفافية والمراقبة العمومية آساهم هي الأآرى في محاربة الفساد من آلال أسلوب الآشارك مع المآآمع المدني، باسآآام آكنولوجيا المعلومآ الحديثة لآطوير المقارباآ الابتكارية.

لذا كان لزاما علينا أن نآعرض في هذا الفصل إلى الآعرف على آلياآ الحكومة المفتوحة وانعكاساآها على جودة الخدماآ العمومية، وكذلك دور المآاطن والمآآمع المدني في آعزيز هذه الخدماآ وذلك من آلال:

المبآآ الأول: نماذج آطبيق الحكومة المفتوحة.

المبآآ الآاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وآآر آطبيقها على الخدمة العمومية.

المبآآ الآالآ: دور المآاطن والمآآمع المدني في آعزيز الخدمة العمومية ضمن برامج الحكومة المفتوحة.

المبآآ الرابع: الحكومة المفتوحة كبديل لآرقية الخدماآ وطرق آطبيقها.

المبآآ الآامس: دراسة شراكة الحكومة المفتوحة بآونس نموذآا.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المبحث الأول: نماذج تطبيق الحكومة المفتوحة.

يتطلب الانتقال إلى الحكومة المفتوحة عددا من القرارات والتشريعات والإجراءات الإدارية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية وتطال هذه التعديلات الجهات المختلفة في الحكومة كما تطال تفاعل الحكومة مع المواطنين ومع جميع أصحاب المصلحة في المجتمع، ونظرا لتعقيد هذه العملية قام عدد من المؤلفين والباحثين بوضع نماذج وأطر عمل يمكن لها مساعدة الحكومات للوصول إلى تنفيذ أفضل للحكومة المفتوحة استنادا إلى معايير التركيز والغرض وإمكانات المساهمة في تطبيق الحكومة المفتوحة منها: نموذج بحيرة الذي يركز على تقليص حجم الفجوة الموجودة بين الحكومة والمواطنين خاصة في مبدأ المساءلة، إضافة إلى نموذج الخدمة العامة الجديدة الذي اقترح بديلا عن الإدارة العامة الجديدة حيث الذي يدعو إلى تطبيق مقاربات الأعمال التجارية في تسيير الحكومة.

المطلب الأول: نموذج بحيرة (NESS).

نموذج "بحيرة" (Ness) هو إطار عمل وضعه جيغلر (Gigler) وآخرون (2014) لتحليل الشروط التي تتيح للجمهور الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساءلة الحكومة، وتعزيز وصولهم إلى الخدمات، وتحسين رفاههم بوجه عام، ويؤسس النموذج على قناعة واضعيه بأنه على الرغم من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المواطنين وتعزيز الحوكمة (وبخاصة المساءلة) فإن ذلك لا يمكن تحقيقه تماما إلا عندما يدرك جميع أصحاب المصلحة وجود فجوة في المساءلة بين الحكومة والمواطنين، وبتحسين شروط الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيكون بالإمكان تسريع انفتاح الحكومة وتقليص فجوة المساءلة، ويتألف إطار العمل (الشكل: 1.2) من مكونين، هما: لنماذج الحكومية؛¹

¹ - Gigler, B. and others (2014). The Loch Ness Model: Can ICTs Bridge the Accountability Gap?. Washington, D.C: World Bank. Available: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20113>.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

والعوامل السياقية والتمكينية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن المفترض أن يؤدي التنفيذ الفعّال إلى مخرجات محدّدة، تتعلّق بتطوير عمليات صنع القرار، ورسم سياسات عامة أكثر شمولية، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها، وإصلاحات في السياسات والبنى المؤسسية، وتحسين الرفاه الإنساني.¹

أولاً: النماذج الحكومية.

في مركز إطار العمل، تقع نماذج الحكومة التي تعبّر عن مراحلها المختلفة، ويُنظر إلى هذه المراحل على أنها مقاربات مختلفة للحكومة المفتوحة، وهي تُحدّد بمستوى إشراك المواطنين والتفاعل الإجمالي بين الحكومة والمواطنين، وعبر هذه المراحل ثمة تغيير متدرج في مستوى الإشراك وصنع القرار التعاوني. وهذه المراحل هي الحكومة الشفافة؛ والحكومة التشاركية؛ والحكومة التعاونية؛ وحكومة الإنتاج المشترك:

أ) الحكومة الشفافة: تركّز على تقديم إمكانية الوصول الشامل والمفتوح للبيانات والمعلومات الحكومية. ويعني ذلك وجود تدفق وحيد الاتجاه للمعلومات من الحكومة تجاه الجمهور، وهو ما يؤدي إلى زيادة شفافية الحكومة.

ب) الحكومة التشاركية: تنتقل إلى ما بعد الشفافية، وتشجّع إشراك المواطنين في البرامج والمبادرات الحكومية، هنا تصبح الحكومة مقدّم خدمات، حيث يجري الإصغاء لاهتمامات المواطنين وتعليقاتهم وتقديم معلومات راجعة عنها، وتسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم هذه الدورة، وذلك بتحسين الأدوات والطرائق التي تسمح بطلب التعليقات وتقديم المعلومات الراجعة.²

¹ - opid

² - OECD (2013). Government at a Glance 2013, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/gov_glance-2013-en.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

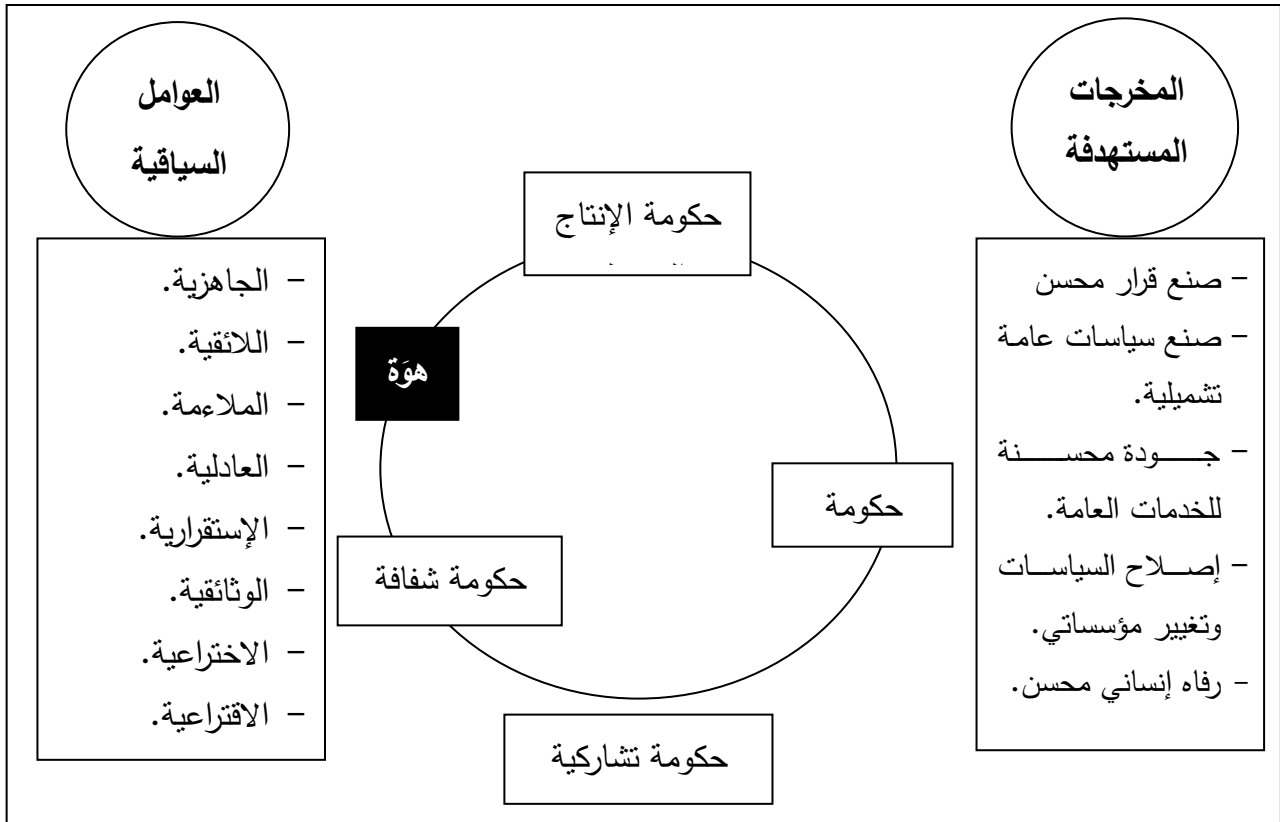
ج) الحكومة التعاونية: تؤكد على غايات ثلاث، وتدفع القطاع العام ليصبح "ميسراً" (Facilitator) بمعنى من المعاني، وهذه الغايات هي: تحسين التدفق الثنائي الاتجاه للمعلومات بين الحكومة والمواطنين؛ وإقامة شراكات وتعاون بين الحكومة والمواطنين في تصميم وتنفيذ البرامج؛ وزيادة الإشراف العام عن طريق مداولات مفتوحة حول السياسات والبرامج.

د) حكومة الإنتاج المشترك: (أو الحكومة التي يقع المواطن في مركز اهتمامها) فهي تمثل أعلى مستويات الإشراف العام، ويجري تحقيقها بفضل إجراءات تتيح المشاركة بين الحكومة والمواطنين في صنع القرار، وهو ما يقود إلى التصميم المشترك والإدارة المشتركة للخدمات العامة، وبهذا المعنى يجري في هذه المرحلة إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والمواطنين، على نحو يسمح بالاعتراف بأن الأفكار والمهارات والمعارف التي يملكها الجمهور هي أصول جوهرية في تصميم وتنفيذ وصيانة الخدمات وغيرها من البرامج والنشاطات الحكومية¹.

¹ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المرجع السابق، ص 24.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

الشكل رقم (01): نموذج بحيرة (Ness)



المصدر:

Gigler and others, 2014, p6

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

ثانياً: العوامل السياقية والتمكينية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يمكن النظر إلى العوامل التمكينية على أنها عناصر ذات قيمة مضافة، يتطور دورها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح تدريجياً بإغلاق فجوة المساءلة وبتنفيذ وتحقيق الحكومة المفتوحة، وثمة عشرة عوامل تمكينية، هي: الانفتاحية (Openness)، والحيثية (Timeliness)، والمباشرة (Directness)، والودية (Friendliness)، والتجاوبية (Responsiveness) والتعاونية (Collaborativeness) والتشملية (Inclusiveness)، والجماعية (Collectiveness)، والفاعلية (Activeness)، والفعالية (Effectiveness).

نصل إلى الانفتاحية عندما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة مدى رؤية المعلومات؛ في حين تشير المباشرة إلى إمكان الوصول الفوري إلى المعلومات المطلوبة، عندما تكون متاحة بصورة مفتوحة.

الحيثية هي صفة تقديم المعلومات عند حدوثها، وهي تقوم بدور مركزي في عمليات التحديث المستمر للمعلومات؛ وهو ما يؤدي - من ثم - إلى تحسين الأعمال وعمليات صنع القرار التي يمارسها الحكومة والمواطنون، لأنها تصبح مبنية على بيانات راهنة.

وتمثل الودية والتجاوبية السرعة والطريقة التي يشارك فيها الحكومة والمواطنون بعضهم بعضاً. وتشير الشمولية إلى مدى إشراك المواطنين في صنع القرار الحكومي وإمكانية الوصول إلى المعلومات؛ ويمكن لزيادة معدلات انتشار التكنولوجيا، وبخاصة التكنولوجيا النقلة، إلى زيادة نطاق الشمولية وصولاً إلى المجموعات المهمشة، والنساء، وذوي الإعاقات، وقاطني المناطق الريفية وتعرف الفاعلية بأنها قدرة¹

1 - المرجع السابق، ص، ص، 24-25.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المواطنين؁ معززة بآكنولوجيا المعلومات والاتصالات؁ على التعبير عن أفكارهم وتعليقاتهم ومشاركاتهم المتعلقة بالأعمال والبرامج الحكومية.

أما الجماعةية؁ فهي تعبّر عن قدر أكبر من السلطة والتأثير على أعمال الحكومة التي يمكن أن يحظى بهما المواطنون؁ عندما يجري ذلك بصورة جماعية؁ وتسهّلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشير التعاونية إلى إمكان العمل المشترك؁ بعيداً عن الحدود الموضوعة؁ لتحقيق أهداف ومخرجات مشتركة.

وترتبط الفعالية بكلفة المبادرات؁ وإنتاج ما يلزم؁ واستخدام الأدوات والطرائق الجديدة وإدماجها في عمل الحكومات ومكوّناتها المختلفة¹.

المطلب الثاني: نموذج الخدمة العامة الجديدة.

يدافع نموذج الخدمة العامة الجديدة؁ الذي وضعه دنهارتو دنهارت (Denhardt and Denhardt) 2000؁ عن فكرة أن أعضاء الإدارة العامة مسؤولون؁ عند مزاولة الإدارة الحكومية وتطبيق سياساتها؁ عن خدمة المواطنين وتمكينهم. ويمكن تحقيق ذلك بتبني سبعة مبادئ تحكم ممارسة المسؤوليات في الإدارة العامة؁ وقد جرى اقتراح هذا النموذج ليكون بديلاً عن الإدارة العامة الجديدة الذي يدعو إلى تطبيق مقاربات الأعمال التجارية في تسيير الحكومة.

أولاً: أسس الخدمة العامة الجديدة.

تعني المواطنة الديمقراطية مزيداً من إشراك الجمهور في الحوكمة؁ وإن المواطنين هم أكثر اهتماماً بالمصلحة العامة من مصالحهم الخاصة؁ وينظرون إلى الخدمات والمنتجات والتطويرات عموماً من جهة الأثر الذي يمكن لها أن تحدثه على الجماعات البشرية؁ وعلى المدى الطويل وللوصول إلى هذا النوع من

¹- OECD (2015). Open Government in Morocco, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المواطنة، يجب على الحكومة أن تشارك سلطاتها مع المواطنين، وتبني الثقة، وتتعاون معهم، وتصبح أكثر تجاوباً.

ويعني الحس المجتمعي أن المواطنين يعتبرون أنفسهم مترابطين ومتحدين، وللوصول إلى هذا الحس المجتمعي، لا بدّ من تطوير مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي التي تركز اهتمامها في احتياجات المواطنين، وتوفّر لهم فرص التعبير عن أفكارهم وآرائهم اللازمة لبناء المجتمعات الإنسانية ويجب على الحكومة أن تشجع وتدعم إقامة مثل هذه المؤسسات، بغية تمتين الروابط بين المواطنين ومجتمعاتهم¹.

لقد ساعد المواطنين والمجتمع والمجتمع المدني، والتنظيميين، ما بعد الحداثة الإداريون على خلق مناخ لتطوير الخدمات العامة والتي تأتي من الدولة للمواطنين فهناك جمهور جديد ومتطلبات جديدة ومتطورة فلو عجزت الدول عن تقديمها الخدمة بشكل جيد سيقدمها القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل ممتاز، وهناك عدد من المدارس قامت بشرح أهمية وجود خدمة عامة متطورة وهناك سمات للخدمة العامة الجديدة منها: أنها خدمة بدلاً من كونها توجيه، مساعدة الموظف العام المواطنين على تلبية مصالحهم، بدلاً من محاولة للسيطرة على المجتمع أو توجيهه في اتجاهات جديدة، في حين لعبت الحكومة دوراً مركزياً في الماضي ما أطلق عليه "توجيه المجتمع" فإن تعقيد الحياة الحديثة يجعل أحيانا مثل هذا الدور ليس فقط غير مناسب، ولكن من المستحيل تفعيله مره أخرى.

ففي هذا العالم الجديد، نجد أن الدور الرئيسي للحكومة هو ليس فقط لتوجيه أعمال الجمهور من خلال (التنظيم على الرغم من أنه قد يكون مناسباً في بعض الأحيان)، كما أنها ليست مجرد وضع مجموعة من القواعد والحوافز (العصي أو الجزر) التي من خلالها الناس سيكون مسترشدين في الاتجاه السليم ولكن هناك أدواراً يتم لعبها على مساحات كبيرة منها دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية والشركات متعددة الجنسيات، وبدأنا نسمع عن وجود حكومة الأعمال بالتنسيق مع الجماعات الخاصة والغير

¹ - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المرجع السابق، ص 16.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

ربحية وبالفعل تم حل معظم المشكلات التي تواجه المجتمعات المختلفة، وهناك ما يسمى بالدائرة المستديرة والتي تضم فاعل رئيس وهو الحكومة وأيضا تضم فاعلين آخرين لهم دور في تقديم الخدمات العامة، فالموظفين العموميين سوف يلعبوا بشكل متزايد أكثر من دور في تقديم الخدمات الحكومية¹.

المصلحة العامة هي الهدف وليس المنتج الفرعي فهي عامة ويجب أن يسهم المسؤولون في بناء المجتمع فهي فكرة مشتركة للمصلحة العامة والهدف هو البحث عن حلول سريعة تتطلب الخدمة العامة، أن يتم إنشاء رؤية للمجتمع ليس عن طريق سياسيين وقادة منتخبين أو مدراء عاميين لكن الجميع يشتركون في هذه الخدمة.

التفكير الاستراتيجي والعمل بشكل ديمقراطي فيمكن أن تكون البرامج التي تلبي الاحتياجات العامة أكثر فعالية وتحقق المسؤولية من خلال الجهود الجماعية والعمليات التعاونية ولتحقيق رؤية جماعية فإن الخطوة التالية هي تأسيس الأدوار والمسؤوليات ووضع إجراءات محددة وخطوات للتحرك نحو الأهداف المرجوة.

يجب انضمام جميع الأطراف معا في عملية تنفيذ البرامج التي سوف تتحرك في الاتجاه المطلوب من خلال المشاركة في برامج التربية وتطوير مجموعة واسعة من القادة المدنيين، ويمكن للحكومة تحفيز وتجديد الإحساس بالفخر المدني والمسؤولية المدنية، نحن نتوقع أن يتطور هذا الشعور بالفخر والمسؤولية في استعداد أكبر للمشاركة في العديد من المستويات، كما تعمل جميع الأطراف معا لخلق فرص للمشاركة والتعاون، مع العلم أن الحكومة يجب أن تكون مستجيبة وتلبي احتياجاتهم.

خدمة المواطنين، وليس العملاء فإن الموظفين العموميين لا يستجيبون فقط للمطالب من "العملاء" ولكن التركيز أيضا على بناء علاقات ثقة وتعاون مع المواطنين وفيما بينهم.

¹ - روبرت دنهات، جانيت فينرات دنهات، تر: محمد السيد بغدادي علي، الخدمة العامة الجديدة/ الخدمة أفضل من التوجيه، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، د س ن.

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

وتعترف الخدمة العامة الجديدة بأن العلاقة بين الحكومة ومواطنيها ليست هي نفسها كما بين الأعمال التجارية وعمالها.

هناك أهمية قصوى للرأي العام في مساءلة السلطة التنفيذية أي الحكومة عن طبيعة أداء عملها والإدارة في المفهوم الحديث تعني بعملية المحاسبة والمسئولية وتقديم الخدمة العامة بكل كفاءة وفعالية. لأول مرة يصبح للمواطن دور في مساءلة الموظف العام وليس فقط مديره هو الذي يتولى هذه العملية، وهناك قيمة للناس وليس فقط الإنتاجية فلا بد من احترام للناس والأفراد والمواطنين الذين تم تسميتهم العملاء بلغة الإدارة العامة الجديدة وهناك معايير جديدة تؤكد أهمية الإدارة من خلال الناس مثل نظم تحسين الإنتاجية وإعادة هندسة العمليات وقياس الأداء.

هناك أهمية للقيادة المشتركة في توفير فرص تدريب للموظفين والمواطنين أيضاً لمعرفة دوافع المواطنين تجاه خدمة معينه ودراسة الموقف جيداً والمشاركة في عملية اتخاذ القرار، وهناك أهمية لإدخال قيم المواطنة فوق قيم ريادة الأعمال، فالمواطن هو مشرف على عملية تقديم الخدمة العامة الجديدة وليس فقط زبون أو عميل أو مجرد مستقبل للخدمة العامة.

ثانياً: المبادئ السبعة في الخدمة العامة الجديدة.¹

- **المبدأ الأول:** من المبادئ السبعة التي يقوم عليها نموذج الخدمة العامة الجديدة هو "أخدم بدلاً من أن توجه"؛ وهو ما يعني أنه يتعين على الموظفين العموميين مساعدة المواطنين على صياغة احتياجاتهم، ثم تقديم ما يلزم للاستجابة لتلك الاحتياجات، وبذلك يكون دور الحكومة هو العمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمدني/الأهلي لطرح الحلول وتطبيقها.

- **المبدأ الثاني:** هو "استهدف المصلحة العامة، لا النتيجة الثانوية"؛ وهو يطالب الحكومة بتوفير الإجراءات التي تسمح للمواطنين، بفضل الخطاب المفتوح، بالإسهام في صنع القرارات الخاصة

¹ - روبرت دغارت، جانيت فينرات دغارت تر: محمد السيد بغدادي علي، المرجع السابق.

الفصل الثاني: مبادئ مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

- بتوجيه المجتمع، وبمشاركة القيم والأفكار التي يمكن توظيفها كحلول للتحديات التي يواجهها المجتمع.
 - **المبدأ الثالث:** هو "فكر استراتيجيا، واعمل ديمقراطي"؛ وهو يؤكد على فكرة أن تحقيق الرؤية الجماعية يتطلب تقاسم الأدوار والواجبات، بحيث يكون بمقدور جميع المواطنين، والموظفين الحكوميين والمجتمع المدني/الأهلي، والقطاع الخاص، المشاركة في تنفيذ النشاطات والبرامج.
 - **المبدأ الرابع:** هو "قدم الخدمة لمواطنين، لا لزبائن"؛ وهو يسعى لتقوية العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وتقوية مسؤولية الطرفين في هذه العلاقة. ولدى بناء هذه العلاقة، ينبغي على الحكومة ألا تنتظر إلى المواطن كزبون، بل أن تعتمد العدالة والإنصاف لضمان الاستجابة لاحتياجات الجميع.
 - **المبدأ الخامس:** هو "تذكر أن المساءلة ليست عملية سهلة"؛ يؤكد على فكرة إن المساءلة هي موضوع مركّب، ويضع عدداً من التدابير التي تمكّن المواطنين من التعاطي معها، كأن يُطلب من الموظفين الحكوميين ألا يتخذوا القرارات من تلقاء أنفسهم، بل يسعون لإشراك الجمهور في التعامل جماعيا مع القضايا المطروحة.
 - **المبدأ السادس:** هو "قدّر الناس، لا الإنتاجية فقط"؛ ويذكر الموظفين الحكوميين بأن محاولة التحكم في سلوك الناس، داخل الحكومة وخارجها، ستفشل إذا لم تؤخذ مصالحهم وقيمهم في الحسبان.
 - **المبدأ السابع:** هو "قدّر المواطنة والخدمة العامة فوق نشاط الأعمال"؛ وهو يناشد أعضاء الإدارة العامة بألا يستمروا بالنظر إلى أنفسهم كناشطي أعمال في بيئة تشبه القطاع الخاص (أي كمالين لعمل تجاري)، بل أن يبدؤوا بالتفكير والاعتقاد بأن الحكومة يملكها المواطنون.¹
- يدفع نظام الخدمة العامة إلى نموذج جديد يمكن أن يؤدي إلى حوكمة إجمالية أفضل؛ ولذلك فإنه ليس مجرد نموذج من نماذج تطبيق الحكومة المفتوحة ومع ذلك، فإن مبادئ هذا النموذج وأساسه ترتكز على عناصر مثل التجاوبية، والمساءلة، والتعاون، والحوار العام، وصنع القرار والقيادة المشتركة، التي هي جزء

¹ - روبرت دغارت، جانيت فينرات دغارت تر: محمد السيد بغداددي علي، المرجع السابق.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعاساآها على جودة الخدمات العمومية

من الحكومة المفتوحة؁ مع فارق مهم يتمثل في غياب دور التكنولوجيا .من الممكن إذاً النظر إلى نظام الخدمة الجديدة على أنه عنصر مؤسس في نماذج أخرى من نماذج الحكومة المفتوحة؁ ومن هنا تأتي أهمية

الآنبه له ¹.

¹- Denhardt, R.B., &Denhardt, J.V. (2000). The new public service: Serving rather than steering. Public Administration Review, 60(6).

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المبحث الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وأثر تطبيقها على الخدمة العمومية.

تسعى مبادئ شراكة الحكومات المفتوحة إلى سبل تعزيز شفافية حكوماتها وفعاليتها وجعلها أكثر استجابة لمطالب المواطنين، إضافة إلى المزيد من الانفتاح والمشاركة في الشؤون العامة، حيث تعتمد كل من هذه الحكومات نهجا خاصا بها يتفق مع أولوياتها الوطنية وظروف مواطنيها وتطلعاتهم، كما تتعهد بمحاربة الفساد وتمكين المواطنين لجعل الحكومة أكثر كفاءة وخاضعة للمساءلة، لتحقيق أهدافها الرئيسية من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتشجيع الابتكار، وتحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع.

المطلب الأول: مبادئ الحكومة المفتوحة.

- **الشفافية:** تعتبر الشفافية ركن أساسي ومهم لإرساء مقومات الحوكمة المفتوحة وذلك لمواجهة كل أنواع الفساد التي تواصل تهديد التنمية البشرية والأمن الإنساني في كثير من دول العالم¹، إذ تعد الشفافية من المفاهيم الحديثة التي دعا إلى اعتمادها وتطبيقها رواد الفكر الإداري والسياسي في العملية الإدارية على جميع المستويات فعلى الحكومة أن تتحلى بالشفافية، لتعزز المساءلة وتؤمن للمواطنين حق الوصول إلى المعلومات المتصلة بالأعمال التي تضطلع بها حكوماتهم، وتعتبر الحكومة أن المعلومات ثروة وطنية يحق لجميع المواطنين الاطلاع عليها واستثمارها، وعلى الإدارات العامة تسخير التكنولوجيا الجديدة بهدف وضع المعلومات المتعلقة بأعمالهم وقراراتهم بمتناول الجميع عبر شبكة الإنترنت، وعلى هذه الإدارات أيضا أخذ الرأي العام في الاعتبار، وذلك بغية تحديد نوع المعلومات التي تعود بمنفعة كبرى على المواطنين.

- **المشاركة:** هي تلك العملية التي تضمن لجميع الفاعلين في المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، بمعنى آخر تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بالمشاركة

¹ - عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، (ط1)، (د د ن)، فلسطين، سنة 2007، ص 27.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

في التخطيط أو المشاركة في تنفيذ الخطط والمشاريع وأيضا المشاركة في المتابعة والتقييم والرقابة¹، حيث على الحكومة اعتماد مبادئ المشاركة وتنفيذها، فمشاركة المواطنين في الحكومة تعزز فعاليتها وتحسن أدائها ونوعية قراراتها، والمعرفة موزعة على نطاق واسع في المجتمع، وموظفو القطاع العام يمكنهم استثمار هذه المعرفة لتحسين عمل الحكومة، وذلك على الإدارات العامة أيضا إتاحة المجال أمام المواطنين للمشاركة في وضع السياسات وبالتالي الاستفادة من خبراتهم، وينبغي أن تستشير هذه الإدارات المواطنين حول سبل تحسين فرص مشاركتهم في الحوكمة.

- **التعاون:** على الحكومة أن تتعاون مع المواطنين، إذ أن ذلك يشجعهم على دعم أعمالها، ويتعين على الإدارات العامة اللجوء إلى أساليب مبتكرة وجديدة للتعاون فيما بينها على جميع مستويات الحكومة، وذلك مع المنظمات غير الربحية ومع غيرها من شركات وأفراد في القطاع الخاص وعليها أيضا اللجوء إلى الرأي العام لإيجاد طرق وفرص جديدة للتعاون ولتقييمه وتحسين مستواه.

- **الاستجابة وبناء التوافق:** يقصد بالاستجابة قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح الجميع في فترة زمنية معقولة وبدون أي استثناء، أما التوافق يعني العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع بشكل أفضل لمصلحة الجماعة، ويتطلب بناء التوافق رؤية طويلة الأمد تتعلق بالتنمية البشرية والوصول إليه وينتج هذا فقط عن فهم ثقافة وتاريخ والتكوين المجتمعي لهذه الشعوب.²

¹ - بومدين طاشمة، الحكم الرشيد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع26، جوان 2010، ص01.

² - بأحمد بن صالح باعلي وسعيد، دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر (ولاية غرداية نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013، ص 35.

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المطلب الثاني: أثر تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة على الخدمة العمومية.

يؤكد الشركاء في هذه المبادرة أن من أهدافهم الرئيسية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة الشفافية في عمليات إدارة الموارد العامة، وخلق مجتمعات أكثر أمناً، وتحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية للمواطنين، حيث يتجلى أثر تطبيق هذه المبادئ على كيفية تقديم الخدمات وجودتها من خلال:

1- زيادة ثقة المواطن في الحكومة نتيجة لشفافيتها في طرح وتبرير سياساتها وخدماتها، ومحاولتها الاستجابة لاحتياجات المواطنين، كل ذلك يجعل المواطن أكثر إدراكاً وتقديراً لجهود الحكومة خاصة في ظل محدودية مواردها، وأكثر استعداداً لمساندتها.¹

2- رضا المواطنين والمستفيدين عن السياسات والخدمات المقدمة لهم، فقد وجد التقرير العالمي للسعادة (World Happiness Report) علاقة مباشرة بين الحوكمة الرشيدة وزيادة ثقة المواطن في الحكومة من جانب ورضا المواطنين وسعادتهم من جانب آخر.

3- المتابعة والرقابة الفعالة للمواطنين، والجمعيات الأهلية على جودة الخدمات وأوجه النفقات بفضل توفر الشفافية، ووجود قواعد للمساءلة والمحاسبة يمكن اللجوء إليها.

4- الوصول إلى قرارات أكثر حكمة و رشادة لأنها مبنية على الشفافية والمشاركة والمعلومات السليمة التي تعكس رؤى الأطراف المختلفة والتي يعد بعضها كالمجتمع المدني الذي يعد أكثر قريباً من المواطنين ودراية بمشكلاتهم من الحكومة.

5- الحصول على الخدمات بسعر مناسب وجودة مناسبة نتيجة لغياب الرشوة والوساطة، وتحري الكفاءة والفعالية، واحترام القواعد والقوانين المنظمة لجودة الخدمة.

¹ - ياسمين خضري، دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية، تطبيقاً على قطاعات الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي ومياه الشرب والصرف الصحي، مركز العقد الاجتماعي، مصر، سنة 2014، ص 9.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

- 6- مشاركة كافة الأطراف المعنية سواء الموجودة في مركز صناعة القرار، أو في القاعدة والمجتمع في صناعة القرارات و السياسات بدءا من تعبيرهم عن احتياجاتهم، وإبداء آراءهم في السياسات والخدمات والمساعدة في تنفيذها وصولا إلى تقييم هذه السياسات والخدمات.
- 7- إرساء الأسس اللازمة للارتقاء بالسياسات والخدمات المقدمة من خلال كفاءة وجودة واستجابة أكبر واحترام لمبادئ القانون، والقدرة على النفاذ والوصول للمواطنين والمناطق الأكثر احتياجا.¹
- 8- توفر الأطر القانونية والمؤسسية لتوفير الخدمات بشكل فعال وعادل، بالرغم من أن تطبيقات واستخدمات تلك الأطر القانونية والمؤسسية قد تكون غير فعالة فان ذلك لا يقلل من أهمية وجود الغطاء القانوني والمؤسسي حيث يعد الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق توفير مخصصات مالية، كما أنه يحدد جودة الخدمات المقدمة وتكلفتها بما لا يفرق بين حاكم ومحكوم.

¹ - ياسمين خضري، المرجع السابق، ص9.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المبحث الثالث: دور المواطن والمجتمع المدني في تعزيز الخدمة العمومية ضمن

برامج الحكومة المفتوحة.

تدرك الحكومات في جميع أنحاء العالم الحاجة إلى إدخال إصلاحات حكومية مفتوحة لتحسين تلبية مطالب مواطنيها بما في ذلك التنمية الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية، بيد أن هذا ليس شيئاً يمكن أن يحققه الاصلاحيون الحكوميون وحدهم، بل يستلزم الأمر إشراك المواطنين والمجتمع المدني في تطوير وتأمين وتنفيذ الإصلاحات الحكومية المفتوحة بغية الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة كما ونوعاً.

المطلب الأول: دور المواطن.

إن مشاركة المواطن من الأكبر في دورة السياسة العامة في صميم الحكومة المفتوحة، يجب أن تكون عنصراً لا يتجزأ من تحرك البلدان نحو الانفتاح في جميع فروع الدولة، وتخلق المشاركة الفعالة اهتماماً متجدداً للآليات التي تتخطى الحكومات من خلالها دور مقدم الخدمات البسيطة نحو شراكة أكبر مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الدولة المستقلة. في العقود الماضية، اتسمت العلاقة بين الحكومات والمواطنين بمجرد تبادل المعلومات مع المواطنين، فلذلك تشدد المبادرات الأخيرة على الحوار النشط بين الحكومة والمواطنين، في هذه الرؤية الجديدة للقطاع العام، لم يعد المواطنون مستقبلون سلبيون للمعلومات الحكومية، بل على العكس من ذلك تتشارك الحكومات والمواطنين في بناء مشترك للقيمة من أجل النهوض بمستوى تقديم الخدمة بالدرجة الأولى والحرص على جودتها وكلفتها.¹

¹ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2015)، تشكيل السياسات وصنع السياسات: حوكمة النمو الشامل، خلفية تقرير للاجتماع الوزاري للحكومة العامة، 28 أكتوبر، على الرابط التالي:

-www.oesd.org/governance/ministerial/the-governance-of-inclusive-growth.pdf.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

وفي حين أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تسلّم بأن هناك أشكالاً كثيرة من المشاركة الوسيطة، فقد وضعت تصنيفاً لتخطيط مختلف العلاقات القائمة بين المواطنين والحكومات، وهي تختلف عن توفير المعلومات الأساسية فقط والتي تعتبر أضعف أشكال المشاركة، ومن أجل المشاركة بشكل كامل يجب القيام بالإنتاج المشترك والتسليم المشترك والتقييم المشترك الذي ينطوي على حصة متوازنة من السلطات فيما بين أصحاب المصلحة، ولكل من هذه الطرائق المشاركة أهداف وآثار مختلفة من المعلومات إلى القرار المشترك، يمكن ملاحظة مستوى متزايد من مشاركة المواطنين والتأثير على صنع السياسات بما يناسب تطلعاتهم واحتياجاتهم.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني.

اتجه مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات، الجمعيات الغير حكومية، النقابات المهنية، والأحزاب السياسية... وكل منظمة تقع بين السلطة العامة والمواطنين، فتكون مستقلة نسبياً عن الدولة ولا تهدف إلى تحقيق الربح وتتمتع بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة فتسعى للتأثير على السياسات العامة، إذ يعتبر المجتمع المدني شريك ثالث في عملية التنمية يستفيد من مؤشرات الحكم الراشد لما يتمتع به من قدرة على التأطير والتمثيل القوي للمواطنين ومراقبة فعالة على الإدارات العمومية.¹

حيث تعدّ منظمات المجتمع المدني بمثابة شريك هام، حيث تقوم بدور همزة الوصل بين المجتمع والحكومة، وتعمل هذه المنظمات على توفير القنوات التي تجري عبرها مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات، متاحة للحكومة المعلومات المتصلة بما ينبغي القيام به، كما تضطلع تلك المنظمات بمتابعة أعمال الحكومة وتتولى إعلام المواطنين بها، الأمر الذي يساهم في وضع المسؤولين الحكوميين في إطار المساءلة، ويحتم عليهم الاستجابة لاحتياجات المواطنين، ولهذا كله تحرص منظمات المجتمع المدني على

¹ - عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، "الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، ع 03، د س ن، ص 112.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

أن تأتي القوانين وسياسات تطبيقها ملبية لمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة¹، وذلك من خلال تعبئتها

لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

- مساعدة الحكومة، عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة

- وتحقيق رضا المواطنين؛

- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة؛

- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف،

ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير الحر عن الرأي².

¹ - أنا نادجروكيڤيتش وآخرون ، تحسين أوضاع الحوكمة على مستوى الدولة، مركز المشروعات الدولية الخاصة ومنظمة النزاهة العالمية، سنة 2012، ص 67.

² - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، سنة 2003، ص 48.

المبحث الرابع: الحكومة المفتوحة كبديل لآرقية الخدمات وطرق تطبيقها.

إن نموذج الحكومة المفتوحة يحقق استخدام أكثر كفاءة للموارد العامة وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين كما أن آثار استخدام البيانات المفتوحة مهمة ومفيدة للتنمية المستدامة وذات تأثير إيجابي على الابتكار، والشفافية والمساءلة والحكم القائم على المشاركة والنمو الاقتصادي، حيث يمكن للبيانات المفتوحة الحكومية مساعدة الدول على تحسين برامج التنمية وتتبع التقدم، ومنع الفساد وتحسين فعالية المعونات والمساعدات الدولي، كما أن من بين فوائد البيانات المفتوحة هي تحسين الوصول إلى المعلومات العامة والتي من شأنها الرفع من وتيرة المشاركة للمواطنين والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة للدولة.

المطلب الأول: الحكومة المفتوحة كبديل لآرقية الخدمات.

لا ينبغي النظر إلى نموذج الحكومة المفتوحة على أنه عمل إجرائي ذو طابع إداري محض مهما كان حجم الفوائد المتوخاة من تطبيقه على صعيد تعزيز الشفافية والمساءلة والديمقراطية وتحسين استجابة وفعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، بل ينبغي أيضاً ربطه بالأهداف التنموية العامة للدولة وبيان الفوائد الممكن توقعها من تطبيق نموذج الحكومة المفتوحة في مجالات التنمية المختلفة.

حيث يمكن لمبادئ الحكومة المفتوحة تسريع جهود القضاء على الفقر، عن طريق جعل المؤسسات التي تعمل على وضع السياسات وإدارة الخدمات العامة أكثر شفافية وفعالية وأكثر قابلية للمساءلة مسهمة بذلك في منح المواطنين دوراً في ضمان إنفاق الأموال العامة على أولويات المجتمع ومن ثم تمكين الفقراء من الاستفادة من الخدمات التي يحتاجون إليها أكثر من غيرهم، كما أن للحكومة المفتوحة دوراً في إتاحة فرص عمل جديدة بحيث تسهم في القضاء على الفقر.

ويمكن للحكومة المفتوحة أن تؤدي دوراً حاسماً في حماية المستهلك بفضل ضمان صلاحية المنتجات¹

1 - إسلام حسين مازي، نظم الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والنزاهة" دراسة الحكومات المفتوحة كمثال"، مرصد سياسات الشفافية والنزاهة،

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

ومساهمتها في تحسين جودتها كلما أمكن، وأيضا زيادة الشفافية في المعلومات المتوفرة عن الخدمات والمنتجات بما يضمن للمواطنين حصولهم على منتجات وخدمات أفضل.

كما أن تطبيق مبدأ الموازنة المفتوحة في قطاع التعليم يساعد على ضمان إنفاق الموارد المخصصة وفق الأولويات الصحيحة والعاجلة، وكذلك تحسين جودة الخدمات التعليمية¹.

وتساعد الحكومات المفتوحة على توجيه السياسات العامة على الوجه الذي يضمن الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة، ويتطلب تحسين كفاءة استخدام الطاقة وضع إطار للعمل المشترك والتعاون بين القطاعات مع آليات قوية تضمن الشفافية والمساءلة، بحيث تتجه الحكومة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن هذا الإطار إلى تقييم الاحتياجات وخيارات وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المفضية إلى كفاءة استخدام الطاقة.

وتساعد الحكومة المفتوحة على تهيئة الظروف التي تسمح بازدهار النشاط الاقتصادي، وتسهم الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة المؤسسات المالية والأجهزة التنظيمية على تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما تسهم الحكومة المفتوحة في دعم الابتكار في مجال الأعمال والريادة الاجتماعية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام بفضل إعادة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة لتقديم منتجات وخدمات تجارية متجددة، كما يمكن تعزيز بيئة العمل الآمنة للعمال بفضل إتاحة قدر أكبر من الشفافية في قوانين ولوائح العمل.

ويمكن لمبادئ الحكومة المفتوحة أن تساعد على تعزيز الصناعة والابتكار والمساهمة في تحسين البنية التحتية، فالشفافية في تخطيط وبناء البنية التحتية العامة تسهل رقابة المواطن، التي من شأنها أن تقلل من زمن البناء والتكاليف وتكشف مواطن الاحتياال والهدر، كما أن تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير النفاذ الواسع إلى الانترنت يسهم في ربط المجتمعات، وتدعيم الوصول إلى المعلومات والخدمات ويقود إلى

1- المرجع السابق ص 09 .

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

الابتكار والإبداع وريادة الأعمال، وبفضل سياسات العلم المفتوحة، حيث تستطيع الحكومة تسخير الخبرة التي يتمتع بها المجتمع العلمي وتشجيع التعاون في مجال الأبحاث، إضافة إلى ذلك، فإن للبيانات المفتوحة دوراً في تعزيز الابتكار وإيجاد حلول وتطبيقات جديدة تستفيد من توافر البيانات بشكل مفتوح لتقديم الحلول والخدمات المبتكرة للمواطنين¹.

مع زيادة النمو العمراني تتعاظم الحاجة إلى حكومة محلية فعالة، ومع استخدام أدوات الحكومة المفتوحة وتقنيات تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، يمكن أن نلاحظ تحسناً مباشراً في حياة المواطنين، نظراً إلى أن العديد من الخدمات العامة المحورية تدار على المستوى المحلي، وتسهم زيادة الشفافية والمشاركة العامة لأفراد المجتمع في وضع السياسات واتخاذ القرارات في تعزيز الاستجابة ومساءلة الحكومة المحلية، وتتيح المشاركة في إعداد الميزانية للمواطنين تحديد أولويات الإنفاق العام استجابة لاحتياجات المجتمع وضمان مشاركة المواطنين مشاركة أوسع في رصد وتقييم الخدمات الصحية، والتعليم، والإسكان، والأمن، وتوزيع المياه، والطعام وغيرها.

وتدعم الإدارة الفعالة للأراضي والموارد النمو الاقتصادي الحقيقي والملموس، وتساعد على حماية المجتمعات الضعيفة، والمحافظة على البيئة، في حين يساعد الانفتاح المؤسسات الحكومية على التقييم الفعال لخيارات استخدام الموارد من حيث التكلفة والفوائد، وحماية التنوع البيولوجي، والتوزيع العادل لعائدات استخراج الموارد.

كما تسهم زيادة توفير المعلومات عن الأنشطة الحكومية في تمكين وتعميق المشاركة المدنية وضمان عدم فساد الحكومة، وتحقيق المساءلة وفقاً لأعلى المعايير، وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم، وهذه

¹ - إسلام حسين مايز، المرجع السابق، ص 9.

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

جميعها تعد مرادفاً للحكومة المفتوحة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، والمشاركة المدنية، بغية تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات الفعالة القابلة للمساءلة.¹

المطلب الثاني: طرق تطبيق الحكومة المفتوحة.

- تعد الحكومة المفتوحة فكرة رائعة وقابلة للنجاح فعلاً، فقط لو نفذت بكفاءة وفاعلية، وعلى مثل هذه الحكومة أن تكون مثلاً وقدوة للحكومات الأخرى والمواطنين بتطبيقها لمعايير الشفافية، للأسباب التالية: دون التطبيق الأمثل لمعايير الشفافية لن يكون هناك وجود للحكومة المفتوحة أو لشبكات الطاقة والتكنولوجيا الذكية، ولن تتمكن الحكومة من تقديم خدمات فعالة ونافعة للمواطنين، كما يجب إتاحة البيانات العامة للمواطنين ليتمكنوا من الاطلاع عليها وتحليلها وإضافة معلوماتهم إليها، مع إمكانية استعادة البيانات القديمة بعد مرور 20 أو 50 أو حتى 100 عام عليها.

ولعل أول وأهم خطوة لوضع سياسة الحكومة المفتوحة هي وضع صيغ وبروتوكولات رقمية مفتوحة لاستخدامها في معالجة البيانات العامة، وفي عمليات التفاعل الرقمي والالكتروني مع أية إدارة تابعة للحكومة.

- لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية جزء لا يتجزأ من حياتنا، لذلك فإن الحكومة التي تصر على استخدام الصيغ أو البروتوكولات السرية والمنغلقة والتي ترفض الاستعاضة عنها بالتكنولوجيا المتقدمة والتي توفر كل سبل تحقيق الشفافية وضمانها، تكون قد تخلت عن جزء من واجبها في حماية الحرية الفردية وتكافؤ الفرص سواء في مجال الأعمال التجارية أو في مجال التعليم أو أية مجالات أخرى، حتى ولو فعلت ذلك بغرض خفض التكاليف.²

¹- تقرير الأمم المتحدة حول دراسة تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، الإسكوا، بيروت، سنة 2018.

²- ماركو فوريتي، حكومة مفتوحة تعتنق التكنولوجيا المتقدمة، موقع مكتبة المنارة العالمية، زيارة الموقع بتاريخ: 25 أبريل 2020، على الساعة 17:30..

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المبحث الخامس: دراسة شراكة الحكومة المفتوحة بتونس نموذجاً.

مثّلت عضوية تونس في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة خطوة أساسية في تكريس مسار الانفتاح هذا، مع الإشارة أنه قبل الانضمام إلى هذا المنتدى الدولي وانطلاق برنامج الحكومة المفتوحة سنة 2014، تولّت تونس اعتماد نهج إصلاح من خلال إنجاز عدة إصلاحات خاصة المجال التشريعي والقانوني لتحقيق هذا الهدف وهي عملية استمرت بعد انضمام تونس لهذه المبادرة من خلال مشاريع إصلاحات طموحة تعكس الجهود المبذولة لتحقيق تقدم ملموس نحو حكومة أكثر انفتاحاً.

المطلب الأول: مبادرة تونس لاعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة.

الفرع الأول: انضمام تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة.

تمثل تونس جمهورية ديمقراطية ودستورية، يعتبر الرئيس فيها رأس الدولة والوزير الأول رأس الحكومة كما لها مجلس تشريعي ذو غرفة واحدة ونظام قضائي مستقل، حيث كانت تونس بين سنة (1956-2011) دولة الحزب الواحد وفي 2011، أدت الانتفاضة الشعبية إلى خلع رئيس الجمهورية والى فك الحكومة، وفي 26 أكتوبر 2014، شهدت تونس أول انتخابات برلمانية ديمقراطية منذ ثورة 2011 لتفتح الطريق للتعددية الحزبية.

لقد عملت وزارة الحكومة في 2011 على انضمام تونس لشراكة الحكومة المفتوحة، إلا أنه تم تعويض وزارة الحكومة بكتابة الدولة للحكومة وإصلاح الإدارة تابعة لرئاسة الحكومة اثر تحويل وزاري بداية سنة 2014، وخلال شهر فيفري 2014 أصبحت وحدة الحكومة الإلكترونية برئاسة الحكومة هي المسؤولة عن تعهدات تونس في شراكة الحكومة المفتوحة، تنحصر مهمتها في الوقت الحالي بوضع حلول تكنولوجية لتحسين الخدمات الحكومية الإلكترونية.

حيث انضمت تونس عام 2014 رسمياً إلى شراكة الحكومة المفتوحة، بعد قبول طلبها الذي تقدمت به عام 2013 ويدل ذلك على وجود إرادة سياسية والتزام القيادات الحكومية على أعلى المستويات بمبادئ

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

الحكومة المفتوحة خاصة وأن الانضمام إلى هذه الشراكة العالمية تطلب إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية ووضع رؤية وطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل للنفاذ إلى المعلومات¹.

الفرع الثاني: التشريعات القانونية لتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة.

تعتبر تونس من أكثر البلدان العربية تقدماً في مجال تبني مفاهيم الحكومة المفتوحة وتقوم بتنفيذ خطوات إيجابية فعلية في هذا الاتجاه، فقد كرس الدستور التونسي الجديد عام 2014 دعائم المجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة الفعالة للمواطنين، وانعكس ذلك بشكل واضح في مبادرة الحكومة التونسية لاعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة كسبيل لتطبيق هذه المواد الدستورية.

حيث تتميز تونس بمجتمع مدني نشط وفعال، أبدى اهتمامه وتفاعله مع مبادرة التحول إلى الحكومة المفتوحة، وعلى الرغم من وجود مؤسسات المجتمع المدني في تونس لعقود سبقت ثورة عام 2011، إلا أنه كان يعاني من القيود المفروضة عليه لذا، أدت ثورة عام 2011 وإصدار المرسوم رقم: 88 لعام 2011 حول تأسيس الجمعيات، إلى مضاعفة أعداد جمعيات المجتمع المدني لحوالي 15000 منظمة. وقد شاركت عدة منظمات مجتمع مدني في إعداد الخطتين ومازالت تشارك في رفع الوعي لدى المواطنين حول أهمية الانخراط كشركاء مع الحكومة في عملية تصميم السياسات وتقديم الخدمات. أولاً: الدستور التونسي.

لقد كرس الدستور الجديد للجمهورية التونسية المؤرخ في 27 جانفي 2014 في ثناياه مبادئ الحكومة المفتوحة واعتمد مقاربات جديدة لضبط السياسات والبرامج العمومية بصورة تشاركية وشفافة، والعمل على انفتاح الإدارة وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة وذلك من خلال:

¹ - تقرير التقييم الذاتي للخطة الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، سبتمبر 2015.

-dfhttp://www.ogptunisie.gov.tn/Tunisia, self, assesment, report, septembre, 2015.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

- لقد كرس دستور الجمهورية التونسية الحكومة المفتوحة في فصله 139 الذي ينص: "تعتد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحكومة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون".¹
- إقرار مبدأ دستورية الحق في النفاذ إلى المعلومة حيث نص الفصل 32 من دستور 27 جانفي 2014 على أنه «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة وشبكات الاتصال».
- ينص الفصل 132 من الباب السابع من الدستور التونسي أن الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية القانونية²، وبلاستقلالية الإدارية والمالية وتدير المصالح المحلية وفقا لمبدأ التدبير الحر.
- تحقيق مبدأ التساوي بين الجنسين، وهو ما تم تأكيده في الفصل 46 من الدستور التونسي من أجل تحقيق الفرص بين الرجل والمرأة.

ثانيا: القوانين التونسية.

- صياغة القانون رقم 41 لعام 2011 المتعلق بالوصول إلى الوثائق الإدارية للمؤسسات العامة والذي جرى تعديله وصياغته النهائية بالقانون رقم 54 لعام 2011 حيث كرس هذا القانون الحق بحرية الوصول إلى المعلومات الحكومية، وإصدار المنشور الإداري رقم 25 لعام 2012، الذي يشرح الإطار القانوني المرتبط بالحصول على وثائق إدارية؛

إعداد القانون الأساسي رقم 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ويمكن من توسيع قائمة الهياكل المعنية بتنفيذ مقتضيات القانون وتكريس مفهوم حق النفاذ إلى المعلومة

¹ - أنظر الدستور التونسي المؤرخ في 27 جانفي 2014 متاح على الموقع: <http://www.constituteprojet.org>

² - الفصل 132 الباب السابع من الدستور التونسي، المرجع السابق.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

عوضاً عن مفهوم النفاذ إلى الوثائق الإدارية، وأهم ما جاء فيه إحداث هيئة عمومية مستقلة تُعنى بالنفاذ إلى المعلومة.¹

• بهدف تعزيز النزاهة في القطاع العمومي ومقاومة الفساد، صدرت العديد من النصوص القانونية المكرسة والداعمة لهذه المبادئ على غرار:

- القانون الأساسي رقم 10 المؤرخ في 07 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين.
- القانون رقم 46 المؤرخ في 01 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.²

ثالثاً: الأوامر والمناشير.

• إصدار الأمر الحكومي رقم 328 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية وذلك بغية تشريك المواطنين في الشأن العام من خلال تمكينهم من المشاركة الإلكترونية في الاستشارات العمومية، إيداع وتبادل المقترحات والأفكار ومناقشة مواضيع مختلفة متعلقة بالسياسات العامة.

• إصدار ثلاثة (03) مناشير تتضمن في فحواها مشاركة المواطن مع الإدارة العامة وهي على التوالي:

- المنشور رقم 12 المؤرخ في 21 ماي 2011 يتعلق حول تشريك المتعاملين مع الإدارة في تقييم الخدمات العمومية.

- المنشور رقم 13 المؤرخ في 25 ماي 2011 يتعلق بتنفيذ المقاربة التشاركية في تقريب الخدمات الأساسية.

¹ - أنظر: القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016، يتعلق بالحقوق في النفاذ إلى المعلومة، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05 أوت 2020 على الساعة 19:00، متاح على الموقع: www.legislation.tn.

² - أنظر: القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 07 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05 أوت 2020 على الساعة 18:43، متاح على الموقع: www.legislation.tn.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

- المنشور رقم: 14 المؤرخ في 27 ماي 2011 المتعلق بجودة التشريعات.¹

رابعاً: الهيئات المستحدثة.

- إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2011 بمقتضى المرسوم الاطاري رقم 120 لسنة 2011

المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 والتي سيتم زيادة دعم استقلاليتها طبقا لما جاء في القسم الخامس من

الدستور الذي ينص على تركيز هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد كهيئة دستورية مستقلة.

- إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة طبقا للفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والتي تمّ

انتخاب أعضائها من قبل مجلس نواب الشعب التونسي في 18 جويلية 2017.

- إنشاء بوابة البيانات المفتوحة (Data.Gov.Tn) والتي جمعت فيها البيانات الحكومية من المؤسسات

العامة، وهي توفر أيضا حرية الوصول إلى الوثائق العامة، وقد جرى تفعيل هذه البوابة في

تموز/يوليو 2012، وتمثل هذه البوابة نافذة موحدة للوصول إلى المستندات الإدارية العامة.

المطلب الثاني: الخطة الوطنية للحكومة المفتوحة التونسية (2018 - 2020).

أعدت الحكومة التونسية خطة عمل وطنية لشراكة الحكومة المفتوحة غطت الفترة 2018-

2020، حيث تضمنت مجموعة من التعهدات تهدف إلى إرساء منظومة تشاركية بين الحكومة والمواطن،

وتسعى إلى تقديم خدمات هدفها المواطن بشكل شفاف وفعال، وقد طبقت التشاركية في إعداد خطة العمل

ذاتها، فقد شمل سلسلة من المشاورات المفتوحة بين الحكومة والمجتمع المدني عبر الإنترنت والبريد

الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد سهل ذلك تجميع المئات من المقترحات، وأنشئت لجنة قيادة

مشتركة عملت على فرز المقترحات وتطوير وإعداد خطة العمل، ومن مميزات هذه الخطة اشتغالها على

تعهدات تغطي تقريبا جل المجالات حيث تم تبويبها عبر ثلاثة محاور أساسية وهي:

¹ - أنظر المناشير رقم 12، 13، 14، لسنة 2011، المتعلقة بمشاركة المواطن مع الإدارة العامة تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2020/07/18 على الساعة:

17:10، متاح على الموقع:

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

- دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية.

- مقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية وغرس ثقافة الحكومة المفتوحة.

- تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الفرع الأول: اعتماد المقاربة التشاركية في جميع مراحل إعداد خطة العمل الوطنية.

تم إعداد خطة العمل الوطنية الثانية طبقا للتوجهات العامة والمبادئ المتضمنة بدليل إعداد خطة العمل لشراكة الحكومة المفتوحة. ومنذ بداية أعمال إعداد هذه الخطة، تم تكريس مقاربة تشاركية موسعة مع التونسيين ومختلف الأطراف المتدخلة ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص إضافة إلى القطاع الأكاديمي وجل القطاعات الأخرى وذلك قصد الحصول على أفكار ومقترحات حول كيفية جعل العمل الحكومي أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة.

والجدير بالذكر أنه في إطار هذه المقاربة التشاركية، تم تنظيم استشارة وطنية موسعة إضافة إلى

اعتماد آليات مختلفة لضمان مشاركة واسعة كالتالي:

- تنظيم اجتماعات مختلفة مع الهياكل العمومية لتقديم مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الأعوان العموميين بأهمية المشاركة في هذه العملية. وقد تميزت هذه الملتقيات بحضور ممثلين عن المجتمع المدني وعن المنظمات غير الحكومية.¹
- تشريك الجهات من خلال تنظيم أيام إعلامية على المستوى الجهوي بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الحضور بأهمية الانخراط في هذا المسار. وقد تم تجميع عدة مقترحات تعبر عن تطلعات المواطنين و مختلف مكونات المجتمع المدني على المستوى الجهوي.

1- خطة عمل تونس لشراكة الحكومة المفتوحة، مارس 2016 - 2018 متاحة على الموقع:

<http://www.opengovpartnership.org/files/tunisia-ogp-nappdf-0/download>.

الفصل الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

- تنظيم يوم دراسي بتاريخ 23 مارس 2016، للإعلان عن انطلاق الاستشارة الموسعة عبر موقع واب،

الاستشارات العمومية www.Consultations-Publiques.tn وتجديد التزام الحكومة بمسار شراكة

الحكومة المفتوحة.¹

وفي نفس السياق، تم إعداد خطة اتصالية خلال فترة الاستشارة لضمان مشاركة أوسع وللتعريف بمفاهيم الحكومة المفتوحة، وعلى المستوى العملي، تم استخدام العديد من القنوات الاتصالية المتاحة على غرار تنظيم الندوات والمؤتمرات الصحفية، اعتماد الصحافة المكتوبة إضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي.

ونتيجة لهذه المقاربة التشاركية، تم تجميع 1104 مقترح وردت عبر آليات الاستشارة المعتمدة، وقد تم تكوين فريق عمل مكون من ممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن الإدارة لدراسة وفرز هذه المقترحات. مع الإشارة انه بالنسبة للتعهدات التي يمكن اختيارها وإدراجها في خطة العمل الثانية بالإضافة إلى امتثالها لمبادئ الحكومة المفتوحة ؛ يجب أن تستوفي معايير تقييم معينة، وهي:

- الوضوح (Specific): تصف الوضع الراهن والمشاكل التي يمكن حلها:

– يتضمن الأنشطة المحددة التي سيتم القيام بها .

– تصف النتائج المنتظر الحصول عليها من خلال تنفيذ الالتزام.

- قابل للقياس (Mesurable): يمكن تجزئة التعهد إلى مراحل زمنية محددة للتثبت من مدى التقدم في إنجازه.

- الجهة المسؤولة (Answrable): يمكن تحديد الجهة المسؤولة على تنفيذ التعهد والأطراف المتدخلة.

- ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): متصل بتنفيذ إحدى المحاور الأساسية أو التحديات المتعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمساءلة والمشاركة.

¹ - خطة عمل تونس لشراكة الحكومة المفتوحة، مارس 2016 - 2018 متاحة على الموقع:

<http://www.opengovpartnership.org/files/tunisia-ogp-nappdf-0/download>.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

- آأآآآ آآة الإنجاز (Time-Bound): آعآآ آمكن آآفآذه فآ سنآآن كما آمكن ضبط رزنامة واضحة للإنجاز على آآآآ السنآآن مجزأة إلى مراحآ آقآقة.
 - الآآآآر المآآآل: آقآآآ الآآآآر المنآآر من آآفآآ الآعآآ.
 - علما أن النآآآة النآآآة لهذا النهج الإصلاآآ الآآارآآي كانت إآآآ الصآآة النآآآة لآطة العمل الوطنآة الآآآة الآآ آضمآآ 15 آعآآآ آم آصنيفها فآ آلاث مآاور رآآآآة على النحو الآآآآ:
 - آعم شفافية العمل الآكومي وفتح البآانات العمومية (8 آعآآآت)؛
 - مقاومة الفساد وآكركس المقارآة الآآارآآة (4 آعآآآت)؛
 - آآسآن جودة الآآآآت العمومية باسآعمال آكنولآآآآات المآلوماآ والاتصال (3 آعآآآت).
- وقآ آآآآر المقارآة الآآارآآة الآآ اعآآآآآآ تونس فآ برنامآها لآراآة الحكومة المفتوحة عن إآآآ آطة عمل عكسآ بوضوح الأولوآآات والمآارآع الآآ آمكن أن آسنآآر الحكومة فآ آآفآذا آلال عامآن؁ وفآ هذا السآاق؁ آم إآآآ وآآقة مشروع بالنسبة لكل آعآآ مدرآ فآ هذه الآطة آآآوي على آفاصيل ومآلوماآ آول الهآكل المسؤؤل عن الآآفآ وآلوماآ آول نقطة الاتصال قصد آعزآ آآرك المآاآآآن ومآآآل الأطراف المعنية فآ مآابعة آآفآآ الآعآآ وآسهآل الآصول على المآلوماآ عند الضرورة.
- كما آم آآآآم آآآماعاآ شهرية من طرف لآنة القآاءة المكلفة بإآآآ ومآابعة آآفآآ آطة العمل الوطنآة الآآآة بالآآسآق مع آمع الأطراف المآآآلة وآلك قصد مآابعة نسق إنجاز الآعآآآت وآآآآ ومراجعة أولوآآات آآفآآ هذه الآطة. بالإضافة إلى ذلك؁ آم آآوير قسم مآعلق بلوحة قآاءة على مسآوى البوابة الوطنآة لآراآة الحكومة المفتوحة لآوفآر مزآآ من المآلوماآ آول آآآم مآابعة الآآفآآ وآشآآع المآاآآآن وزوار البوابة لآآآآم المآلآآآات والمآآآآآات.¹

¹ - المرجع السابق؁ ص 07.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعاساآها على جودة الخدمات العمومية

الفرع الثاني: مسار إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020) بآونس.

في إطار إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020)، تم الحرص على الالتزام بالتوجهات العامة والتوصيات والمبادئ المنشورة بموقع واب مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، والتي يجب أن تلتزم بها جميع الدول المنضوية في إطار هذه الشراكة، التي توفر العديد من الأدلة التي تساعد الدول في التحول نحو الحكومة المفتوحة.

إضافة إلى ذلك، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والمقترحات التي وردت بتقارير التقييم على غرار تقرير التقييم المستقل النصف مرحلي والنهائي وتقرير التقييم الذاتي النصف مرحلي والنهائي لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة. كما تمّ الأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة في المجال حسب تصنيف مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة.

ولأن الدستور التونسي يكرس دعائم المجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة الفعالة للمواطنين، فقد أصبح تطبيق هذه المواد الدستورية واقعا ملموسا في إعداد خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، حيث تم الاعتماد على المقاربة التشاركية خلال كامل مسار إعداد هذه الخطط.

أولاً: المسار المعتمد لإعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020).

خلال كافة مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020، تم تنظيم استشارة وطنية موسعة باعتماد آليات متعددة قصد ضمان مشاركة جميع الأطراف المتدخلة في هذه الاستشارة واستيفاء مقترحات المشاركين فيها حول الإصلاحات التي يمكن إدراجها ضمن هذه الخطة.¹

1 - خطة عمل تونس لشراكة الحكومة المفتوحة، مرجع سابق ، ص8.

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

وقد تم في هذا الإطار، تنظيم يوم إعلامي بتاريخ 14 مارس 2018 قصد الإعلان عن انطلاق المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020 قصد تجميع مقترحات المواطنين ومختلف المتعاملين مع الإدارة حول محتوى هذه الخطة¹.

أ) المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020):

المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020 ، والتي امتدت من 14 مارس 2018 إلى غاية 17 أوت 2018، تضمنت عدة آليات وهي كالآتي:

6- المرحلة الأولى من الاستشارة الإلكترونية والتي تم فتحها على موقع واب الاستشارات العمومية www.e-participation.tn خلال الفترة الممتدة من 14 مارس إلى غاية 02 ماي 2018.

بالنسبة للهياكل العمومية تم تنظيم اجتماعات صلب عدد من الوزارات وذلك بحضور ممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات تحت الإشراف قصد مزيد من التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وأهمية الانخراط في هذا المسار، من خلال الاستعانة بوسائل أخرى للمشاركة على غرار ورشات عمل وملتقيات بمختلف الجهات بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الحضور بأهمية الانخراط في هذا المسار، وقد تم تجميع عدة مقترحات تعبر عن تطلعات المواطنين ومختلف مكونات المجتمع المدني على المستوى الجهوي، ومن بين هذه الورشات نذكر ورشات العمل ببلدية حلق الوادي بتاريخ 13 جويلية 2018 وبولاية الكاف بتاريخ: 30 جويلية 2018 وبلدية صفاقس بتاريخ: 14 أوت 2018.

¹ - خطة عمل تونس لشراكة الحكومة المفتوحة، 2018-2020 متاحة على الموقع:

<http://www.opengovpartnership.org/files/tunisia-ogp-nappdf-0/download> .

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساآها على جودة الخدماآ العمومية

ومكنت المرحلة الأولى من هذه الاستشارة من آجميع أكثر من 600 مقآرح وردآ عبر آليات الاستشارة المعتمدة، وقد تم تكوين فريق عمل، صلب اللجنة الاستشارية المشتركة، مكون من ممآلين عن المجتمع المدني وممآلين عن الإدارة العمومية لفرز المقآرآاآ المآعومة ودراسآها وآبويبها وإعداد خطة العمل في صيغآها الأولى وذلك بالاعتماد على المعايير الآالية:

- الوضوح (Specific): يمكن التعرف على الأشكال الذي يمكن حله، يآضمن إجراءات أو أعمال واضحة للقيام بها، يصف النآاآ المنتظر الحصول عليها من آلال آآفيذه،
- قابل للقياس (Mesurable): يمكن آجزئة آآعهد إلى مراحل زمنية محددة للآآبآ من مدى آآقدم في إنآازه،
- الجهة المسؤولة (Answrable): يمكن آآديد الجهة المسؤولة على آآفيذ آآعهد والأطراف المآآخلة
- ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): مآصل بآآفيذ إحدى المآاور الأساسية أو الآآديات المآعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمسألة والمشاركة،
- آآديد مدة الإنآاز (Time-Bound): يمكن آآفيذه في سنتين: آعهد ينفذ في سنتين كما يمكن ضبط روزنامة واضحة للإنآاز على امآداد السنتين مآزئة إلى مراحل دقيقة،
- الآآآير المحتمل: آآقيم الآآغير المنتظر من آآفيذ آآعهد.¹

ب) المرحلة الآانية من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الآالثة لشراكة الحكومة المفتوحة

:2018-2020

إآر انآهاء لجنة القيادة من ضبط الصيغة الأولى لخطة العمل الآي آضمنآ 32 آعهداً، تم بآاريخ 07 أوت 2018 عرض هذه الصيغة الأولى على الاستشارة في دورة آانية قصد آآديد المقآرآاآ ذات الأولوية وإدراجها ضمن الصيغة النآائية لخطة العمل الوطنية الآالثة لشراكة الحكومة المفتوحة، وقد تم في هذا

¹ - المرجع السابق، ص ص، 10-11.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

الإطار، الاعتماد على نفس الطريقة المعتمدة خلال المرحلة الأولى من الاستشارة، حيث تم الاعتماد على الآليات التالية:

- استشارة الإلكترونية حول الصيغة الأولى لخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة والتي تم فتحها على موقع واب الاستشارات العمومية www.e-participation.tn خلال الفترة الممتدة من 07 أوت 2018 إلى غاية 21 أوت 2018.¹

- تنظيم ورشات عمل وملتقيات بمختلف الجهات بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بالصيغة الأولى من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة ودعوة المشاركين إلى التصويت على التعهدات المقترحة حسب درجة الأولوية وتقديم مقترحات جديدة في علاقة بالشأن المحلي، وقد غطت هذه الورشات البالغ عددها 100 ورشة عمل كافة جهات الجمهورية.

ج) التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة:

تتقسم التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة إلى أربعة محاور رئيسية كما يلي:

- المحور الأول: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية.
- المحور الثاني: دعم الشفافية في مجال التصرف في الموارد الطبيعية.
- المحور الثالث: تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحلية.
- المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية.²

¹ - الحكومة التونسية، بوابة المشاركة العمومية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 09 أوت 2000 على الساعة 09:10 من خلا الرابط:

www.e-participation.tn.

² - وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، تقرير التقييم الذاتي لخطة العمل لشراكة الحكومة المفتوحة، الجمهورية التونسية، 2018، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 20 مارس 2020، على الساعة 11:15.

www.observation-secuite.tn

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المطلب الثالث: عصنة وترقية الخدمات الإدارية العمومية.

الفرع الأول: تقرب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الخط

جدول رقم (01): يتضمن تعهد عدد 12/ تقرب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الخط.

بداية شهر أكتوبر 2018 - موفى شهر أوت 2020	
الهيكل/الطرف المسؤول	الوزارات المعنية
وصف التعهد: إلى جانب المبادرات والمشاريع الرامية إلى تطوير الخدمات الإلكترونية على المستوى الوطني وبصورة أفقية فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تطوير باقة جديدة من الخدمات الإلكترونية على مستوى عدد من القطاعات والتعريف بها لدى العموم، وتتعلق هذه الخدمات بـ: - تطوير تطبيقية (M-Agri) لتمكين المواطن من الحصول على مجموعة من الخدمات عن بعد في القطاع الفلاحي، - مزيد تطوير وتقريب خدمات إدارة الملكية العقارية للمواطن من خلال تطوير عدد من الخدمات العمومية وتلقي مطالب في شأنها واستخلاص معالمها وإسداءها على الخط تتمثل في الاطلاع على الرسوم العقارية عن بعد والحصول على جملة من الوثائق الإلكترونية (نسخ من رسوم عقارية، شهادات عدم الملكية، شهادات الملكية والاشتراك في الملكية، شهادات مراجع تسجيل الصكوك)، - خدمة تفاعلية عبر بوابة الدفاع الوطني للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء، - وضع منظومة الإلكترونية للدعم في المجال الثقافي لتأمين التصرف والمتابعة للدعم سواء من قبل طالبي الدعم أو من قبل المسؤولين الإداريين المتدخلين في مسار معالجة هذه المطالب.	

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

محدودية الخدمات العمومية المتوفرة حاليا بصورة الإلكترونية مقابل حاجة المواطن إلى خدمات أكثر فاعلية وأكثر شفافية يمكنه النفاذ إليها بأسرع وأسهل الطرق وهو ما توفره وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	الإشكال المطروح
- مزيد تقرب الخدمات من المواطن وتيسير وسائل النفاذ إليها، - توفير خدمات على مستوى عدد من القطاعات بصورة شفافة وبمبسطة.	تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة
سيمكن هذا التعهد المواطن من الوصول إلى مجموعة من الخدمات بصورة الإلكترونية بصورة تجنبه عناء التنقل إلى الهياكل العمومية المسدية لهذه الخدمات كما توفر أكثر ضمانات للاستفادة من هذه الخدمات بصورة ناجعة وشفافة.	كيف سيساهم التعهد في حلّ الإشكال/كيف سيغيّر في الواقع

تطوير الخدمات الإلكترونية تكريسا لمبادئ الشفافية والنزاهة والتصدي للفساد: سيمكن تطوير هذه الخدمات الإلكترونية من تحسين مستوى استعمالها من قبل المواطن، وسيتمكن هذا الاستعمال الإلكتروني للخدمات مزيد تكريس شفافية المعلومات والإجراءات والمسارات المعتمدة لإسداء الخدمات، كما تضمن تحديد واضح للمتدخلين في مسار إسداء الخدمات والمسؤوليات والحدّ من مخاطر الفساد التي يمكن أن تترتب عن التعامل المباشر بين المواطن والعون العمومي.	التناسب مع المحاور الأساسية
ميزانية الوزارات المعنية	مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى
موفى أوت 2020	مستهل أكتوبر 2018 مراحل وروزنامة التنفيذ

الفصل الثاني: مآانزماآ الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

نقطة الاتصال		
اسم المسؤول على متابعة تنفيذ العهد		- السيد أنيس منصور، - السيد عماد حمادي (إدارة الملكية العقارية)، - السيد فيصل اليعقوبي، - السيدة سلوى عبد الخالق،
الصفة والهيكل الراجع إليه بالنظر		- مدير، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، - مدير عام، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (إدارة الملكية العقارية)، - مدير، وزارة الدفاع الوطني، - مديرة، وزارة الشؤون الثقافية.
عنوان البريد الإلكتروني		- anis.mansour@iresa.agrinet.tn - Imed.Hammadi@cpf.gov.tn - defcab@defense.tn - S.abdelkhalek@mac.gov.tn
الأطراف المتدخلة		أطراف حكومية متدخلة أطراف غير حكومية متدخلة
الجمعية التونسية للتنمية والتكوين ¹		

المصدر: وزارة الوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد، تقرير التقييم الذاتي لخطة العمل لشراكة

الحكومة المفتوحة، الجمهورية التونسية، 2018.

¹ - المرجع السابق، ص 21.

الفصل الثاني: مبادئ الحوكمة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

في إطار التوجه التونسي الجديد والذي تم تكريسه ضمن دستور الجمهورية التونسية الجديد والرامي إلى دعم اللامركزية وتكريس الشفافية والحوكمة المحلية، فإن هذا التعهد يهدف إلى وضع آليات عملية تجسد هذا التوجه على أرض الواقع، وذلك من خلال تطوير خدمات عمومية جديدة وجعلها على الخط مباشرة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من القطاعات على غرار القطاع الفلاحي، القطاع العقاري، قطاع الدفاع الوطني، حيث تمول هذه الخدمات من ميزانية هذه القطاعات وتكون تحت رقابتها المباشرة.

الفرع الثاني: تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية.

لقد بادرت السلطات التونسية بجملة من الاجراءات وهذا قصد تسهيل وتيسير طرق الوصول والحصول على الخدمات العمومية لصالح المواطنين ويتجلى هذا من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم (02): تعهد عدد 15: تطوير آليات الإلكترونية قصد تمكين طالبي الشغل من الاطلاع على

جميع المناظرات

الهيكل/الطرف المسؤول		وزارة التكوين المهني والتشغيل بالتنسيق مع رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للوظيفة العمومية)
الأطراف المتدخلة	حكومة	
	مجتمع مدني، قطاع خاص، فرق عمل، مانحين دوليين	
الهدف الرئيسي		نظراً للإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيات الاتصال لتقريب المعلومة وإتاحة النفاذ إليها من قبل الجميع بغض النظر عن الحدود الجغرافية والزمانية، فإن هذا التعهد يهدف إلى تيسير وصول المعلومة حول المناظرات التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية لجميع

الفصل الثاني: مكاميزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

التونسيين باعتبار أنه في الوقت الراهن يشتكي بعض الشبان المتواجدين بالمناطق الداخلية بالبلاد بصعوبة حصولهم على المعلومات في هذا المجال وهو ما من شأنه أن يقلص حظوظهم في المشاركة بالمناظرات. كما يرمي هذا التعهد إلى تكريس الشفافية والحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبية، باعتبار أن عدم نشر المعلومة وتيسير النفاذ إليها من قبل الجميع يمكن أن يعطي الفرصة لاستغلال ذلك للحصول على رشوة أو تمكين أشخاص معينين من اجتياز المناظرة دون أشخاص آخرين.	
--	--

تشمل الأعمال التي سيتم إنجازها: - تطوير آليات الإلكترونية لنشر المعلومة حول المناظرات التي تقوم بها الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية وخاصة منها الانتدابات الاستثنائية عن طريق التعاقد				وصف التعهد
تعزيز المشاركة المدنية	تعزيز الشفافية	تحسين الخدمات العمومية	تعزيز النزاهة	التناسب مع المحاور الأساسية
متناسب بصفة غير مباشرة	متناسب جدا	متناسب بصفة غير مباشرة	متناسب جدا	
تكريس الشفافية والحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبية فيما يتعلق بالمناظرات والانتدابات في الوظيفة العمومية.				الطموح
أُنجز	هام	محدود	لم يتم الشروع في الإنجاز	مستوى الإنجاز
x				
- تطوير آليات إلكترونية لنشر المعلومات حول المناظرات والانتدابات التي تعلنها جميع الهياكل العمومية، خاصة المعلومات				وصف النتائج المنتظرة

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

المتعلقة المناظرات والانتدابات بالتعاقد	
– تمّ وضع موقع واب حول المناظرات والانتدابات بالقطاع العمومي. ويمكن النفاذ إليه عبر الرابط التالي: https://www.concours.gov.tn/ – تحيين البوابة بناء على الاقتراحات المقدمة من طرف لجنة القيادة،	تقديم النتائج الحالية
موفى جويلية 2018 ¹	تاريخ الإنجاز

المصدر: وزارة الوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد، تقرير التقييم الذاتي لخطة العمل لشراكة الحكومة المفتوحة، الجمهورية التونسية، 2018.

نظراً للإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات الاتصال لتقريب المعلومة وإتاحة النفاذ إليها من قبل الجميع بغض النظر عن الحدود الجغرافية والزمانية، فإن هذا التعهد يهدف إلى تيسير وصول المعلومة حول المناظرات التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية لجميع التونسيين باعتبار أنّه في الوقت الراهن يشتكي بعض الشبان المتواجدين بالمناطق الداخلية بالبلاد بصعوبة حصولهم على المعلومات في هذا المجال وهو ما من شأنه أن يقلص حظوظهم في المشاركة بالمناظرات.

كما يرمي هذا التعهد إلى تكريس الشفافية والحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبية، باعتبار أن عدم نشر المعلومة وتيسير النفاذ إليها من قبل الجميع يمكن أن يعطي الفرصة لاستغلال ذلك للحصول على رشوة أو تمكين أشخاص معينين من اجتياز المناظرة دون أشخاص آخرين.

استخلاصاً لما سبق نرى أن هذه المبادرات والمشاريع الرامية إلى تطوير الخدمات الإلكترونية في العديد من المجالات والقطاعات ووضعها على الخط مباشرة ما هي إلا خطوة نحو الانفتاح وتعزيز القطاع العام ودعماً للمقاربة التشاركية ومحاولة التقليل من الفساد الذي يحدث بسبب الإجراءات الإدارية الغير

¹ - خطة عمل تونس لشراكة الحكومة المفتوحة، 2018-2020، مرجع سابق، ص ص، 42-43.

الفصل الثاني: مكنيزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية

ناجعة، وفقا لأصحاب المصلحة الحكوميين، لذا فان تقديم خدمات على الأنترنت يمكن من الحد من السلطة التقديرية للموظفين العموميين كما يمكن من تقليل فرص الارشاء بين المواطنين والموظفين العموميين الفاسدين.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل آليات الحكومة المفتوحة وارتباطها الوثيق بترقية وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للجمهور، وقد خلصنا من خلال هذا الجزء من الدراسة، إلى أن تطبيق الحكومة المفتوحة بإحدى نماذجها المتعددة هو تكريس لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وعصرنتها تماشيا مع التطورات الراهنة في مجال الرقمنة إضافة الى ذلك هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة أكثر من أي وقت مضى لاستعادة ثقة المواطنين في الحكومات وفي المجتمع على السواء، وقد صارت الدول تقر بشكل متزايد دور الحكومة المفتوحة كحافز للحكومة الرشيدة والديمقراطية والنمو وهي مبادئ الحكومة المفتوحة، إذ أن الشفافية والنزاهة والمساءلة والمشاركة تؤدي إلى تغيير العلاقة بين مسؤولي الحكومة والمواطنين بشكل تدريجي في العديد من البلدان إلى نحو أفضل مما كانت عليه سابقاً، كما أظهرت تونس إرادة سياسية واضحة بالتوجه نحو الحكومة المفتوحة، وانعكست هذه الإرادة السياسية بوضعها للإطار القانوني اللازم لذلك، عن طريق تضمين مفاهيمها في الدستور الجديد وبإصدار العديد من القوانين الأساسية والمناشير العامة الخاصة بها، كما قامت بوضع خطة عمل طموحة للانتقال إلى الحكومة المفتوحة وبخاصة في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والتشاركية، والشفافية المالية، وشفافية المشتريات العامة، وشفافية إدارة واستثمار الموارد الطبيعية والبيئة والبنى التحتية، وتقديم الخدمات الميسرة للمواطنين، من خلال العمل على تحسين تقديم الخدمات العامة.

A decorative golden floral border with intricate scrollwork and leaf patterns, framing the central text. The border is composed of four corner pieces and four side pieces, each featuring a repeating pattern of stylized flowers and leaves.

الخاتمة

تناولت هذه المذكرة دراسة مقارنة مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة كآلية لتحسين الخدمات العمومية، مع التطبيق على الحالة التونسية من خلال قياس أثر تنفيذ مبادرة الحكومة المفتوحة بتونس على جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطن.

لنخلص إلى أنه تقوم مبادرة الشراكة للحكومة المفتوحة على إلزام جميع الجهات الحكومية بإنشاء موقع الإلكتروني للحكومة المفتوحة، وأن تطلب من الجمهور تزويدها بأفكارهم ومقترحاتهم، حيث تعمل جنبا إلى جنب رفقة المجتمع المدني لمكافحة الفساد ورفع مستوى الشفافية من خلال المساءلة، وتهدف الشراكة إلى تحسين مستوى حياة المواطنين، ومنه فان شراكة الحكومة المفتوحة تعتبر فعلا ك آلية لتحسين الخدمات العمومية ، حيث خلصنا أيضا إلى أن في العقود الماضية، اتسمت العلاقة بين الحكومات والمواطنين بمجرد تبادل المعلومات مع المواطنين، فلذلك تشدد المبادرات الأخيرة على الحوار النشط بين الحكومة والمواطنين، في هذه الرؤية الجديدة للقطاع العام، لم يعد المواطنون مستقبلون سلبيون للمعلومات الحكومية، بل على العكس من ذلك، تتشارك الحكومات والمواطنين في بناء مشترك للقيمة من أجل النهوض بمستوى تقديم الخدمة بالدرجة الأولى والحرص على جودتها وكلفتها، كما أن علاقة الحكومة المفتوحة بالمواطن هي علاقة ترابطية، ويعد المواطن الحلقة الرئيسية فيها أي أنه يعتبر الشريك الهام للحكومة في تنفيذ التزاماتها. دون إغفال دور المجتمع المدني الذي يقوم بدور همزة الوصل بين المواطنين والحكومة، من خلال توفير القنوات التي تجري عبرها مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات، متاحة بذلك للحكومة المعلومات المتصلة بما ينبغي القيام به لتطوير وتأمين وتنفيذ الإصلاحات الحكومية المفتوحة بغية الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة كما ونوعا.

وعلى صعيد اخر تضمن دراسة شراكة الحكومة المفتوحة بتونس نموذجا من جانب تأثيره على جودة الخدمات العمومية المقدمة لصالح المواطنين ، حيث ومن خلال جملة الإصلاحات والمبادرات لتطوير الخدمات الإلكترونية على المستوى الوطني وبصورة أفقية للعديد من القطاعات والتعريف بها لدى

العموم، هذا ما مكن المواطن من الوصول إلى مجموعة من الخدمات بصورة الإلكترونية تجنبه عناء التنقل إلى الهياكل العمومية المسدية لهذه الخدمات كما توفر أكثر ضمانات للاستفادة من هذه الخدمات بصورة ناجعة وشفافة والتي كان لها تأثير إيجابي على المستويين الوطني والمحلي، يرجع هذا النجاح إلى تضافر جهود مختلف الأطراف المتدخلة من سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية ومجتمع مدني من خلال الحث والضغط الإيجابي الذي ساهم في المصادقة على تقارير غلق ميزانيات الدولة للسنوات الأربع الأخيرة، ومنه فقد استطاعت مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة بتونس إلى تحسين خدماتها الحكومية كما يعكس هذا النجاح إرادة والتزام مختلف الأطراف المعنية في مواصلة العمل وبذل المجهودات لتكريس هذا التمشي لما له من أثر إيجابي على العمل الحكومي وبالتالي تعزيز مشاركة المواطنين وتطوير الشفافية والحوكمة الرشيدة،

❖ نتائج الدراسة:

- تقوم الحكومة المفتوحة على تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة، ومكافحة ومحاربة الفساد مهما كانت أشكاله وممارساته.
- إن الهدف الأسمى للمبادرة ومشاركة المجتمع المدني وشفافية الحكومة هو في حصول المواطن بالنهاية على خدمات ذات نوعية عالية، وذلك من خلال اطلاعه ومشاركته الحكومة في عملية صنع القرار، حيث أن هذه المبادرة تعتبر مقاربة مبسطة للعمل مع المجتمع المدني.
- استطاعت الحكومة المفتوحة بتونس بتكريس انفتاح الإدارة من خلال تعزيز الشفافية والتشاركية والمساهمة في خلق القيمة، وهذا عبر تبني استعمال التكنولوجيا الرقمية لتأمين التحول الرقمي، وتعزيز الثقة عند استعمالها في التعاملات الإدارية، كما تمكنت من تطوير خدمات عمومية كلياً على الخط وسهلة الوصول ومتعددة القنوات وتتمحور حول حاجيات المواطن والمؤسسة والإدارة.

– العمل على إرساء إطار للمشاركة العمومية الذي يساهم بدوره في تكريس الديمقراطية التشاركية

❖ الاقتراحات والتوصيات:

بناء على النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة فإن الباحث يتوجه إلى الإدارة العليا للبلاد ومسؤولي القطاعات الحكومية بجملة من الاقتراحات والتوصيات في المجال الاستراتيجي والبنوي والتشريعي، والتي يأمل أن تكون سندا لتحقيق انضمام الجزائر لما لا إلى مبادرة الشراكة للحكومات المفتوحة، بغية الوصول إلى حكومة مفتوحة على الجمهور تكرر مبادئ المشاركة والشفافية والنزاهة حيث لخص الباحث هذه الاقتراحات والتوصيات فيما يلي:

أولاً: التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية.

- من الضروري وضع خطة مستعجلة في الميدان التكنولوجي للتخفيف من الفجوة الرقمية الموجودة .
- وجوب صياغة خطط إدارية في مجال القطاع العام، حيث يتم العمل على نشر ثقافة " المواطن الزبون" وجعله محورا للإدارة العمومية من أجل تكوين ثقافة إدارية عمومية مبنية على خدمة المواطن.
- إيلاء ضرورة قصوى للمواقع الإلكترونية الحكومية من خلال تشكيل بوابات الإلكترونية للإدارات الحكومية المختلفة والعمل على منهج البيانات الحكومية المفتوحة.
- اعتماد منهجية مرحلية لفتح البيانات من خلال البدء بعدد من الهياكل (الأكثر استعدادا لفتح بياناتها والتي تنتج البيانات الأكثر طلبا من قبل زائري مواقع الواب، والتي توفر بياناتها فرصا أكبر لإعادة استغلالها لتطوير منظومات وخدمات جديدة).
- مزيد تكثيف فضاءات وآليات التواصل مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص قصد التعاون لإنجاح المبادرات الهادفة إلى تكريس الشفافية وفتح البيانات.
- البحث في أبرز الممارسات الدولية الناجحة في عملية الحوكمة ومبادئها الأساسية، ليكون بمثابة أساس قوي ومتين ننطلق منه، خاصة نموذج الحكومة المفتوحة كسنغافورة وماليزيا مثلاً.

ثانياً: المجال التشريعي.

– التنسيق بين السلطة التنفيذية والتشريعية فيما بينهما لتأسيس إطار قانوني يكرس مبادئ الحكومة المفتوحة على غرار الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد ومشاركة المواطن في صياغة السياسات العامة للدولة.

A decorative gold floral border with intricate scrollwork and leaf patterns, framing the central text. The border is composed of four corner pieces and four side pieces, each featuring a repeating floral motif.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ مراجع باللغة العربية:

أولاً: المعاجم.

- 1- القاموس المدرسي، عربي عربي، الطبعة الثالثة، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، سنة 2002 .

ثانياً: النصوص القانونية.

أ) النصوص التأسيسية:

- 2- الدستور التونسي المؤرخ في 27 جانفي 2014 متاح على الموقع:

<http://www.constituteprojet.org>

ب) النصوص التشريعية والمناشير:

- 3- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016، يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05 أوت 2020 على الساعة: 19:00، متاح على الموقع: www.legislation.tn

- 4- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 07 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05 أوت 2020 على الساعة 18:43، متاح على الموقع: www.legislation.tn

- المناشير رقم 12، 13، 14 لسنة 2011، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2020/07/18 على الساعة: 17:10، متاح على الموقع: www.legislation.tn

ثالثاً: الكتب.

- 5- أنا نادجروكيفيتش وآخرون، تحسين أوضاع الحوكمة على مستوى الدولة، مركز المشروعات الدولية الخاصة ومنظمة النزاهة العالمية، سنة 2012.

قائمة المصادر والمراجع

6- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، سنة 2003.

7- عبيد مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، (ط1)، (د.د.ن)، فلسطين، سنة 2007.

رابعاً: الأطروحات والمذكرات الجامعية.

8- إيمان محمد عسيري ومنى داخل السريحي، منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، قسم علم المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، سنة 2018.

9- بأحمد بن صالح باعلي وسعيد، دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر (ولاية غرداية نموذجاً)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2013.

10- صالح مرخوف، ديمية معلوم، الحوكمة المفتوحة لإعداد برامج التنمية المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، سنة 2017.

11- عبد اللطيف بن نعم ، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسمبولي، معسكر، سنة 2016.

خامساً: المقالات والندوات والمؤتمرات.

قائمة المصادر والمراجع

12- إسلام حسين مايز، نظم الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والنزاهة" دراسة الحكومات المفتوحة

كمثال"، مرصد سياسات الشفافية والنزاهة، مصر، د س ن.

13- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة العلوم

الاجتماعية والإنسانية، ع 26، جوان 2010.

14- عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، "الأحزاب

السياسية"، مجلة المفكر، ع03، د س ن.

15- عصام المجالي، مغالطات كبيرة حول مبادرة الشراكة للحكومة الشفافة، جريدة عين الرأي، تاريخ

النشر: الثلاثاء 19-11:20، 19-03.

16- عماد الصابوني، البيانات الحكومية المفتوحة من منظور الحكومة المفتوحة، المؤتمر الثاني للمحتوى

الرقمي العربي، 31 آب - 2 أيلول 2018، سوريا.

17- محمد جمال باروت، تقديم عن الفساد والحكم الضائع في البلاد العربية، المستقبل العربي، العدد

309، د س ن.

18- ياسمين خضري، دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية، تطبيقا على قطاعات الرعاية

الصحية الأولية والتعليم الأساسي ومياه الشرب والصرف الصحي، مركز العقد الاجتماعي، مصر،

سنة 2014.

سادسا: المواقع الإلكترونية.

19- شراكة الحكومة المفتوحة، <https://www.opengovpartnership.org>

20- الحكومة الإلكترونية لسلطنة عمان، سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، ب د س ن، على الرابط:

www.oman.om

قائمة المصادر والمراجع

21-ماركو فوريتي، **حكومة مفتوحة تعتق التكنولوجيا المتقدمة**، موقع مكتبة المنارة العالمية، زيارة الموقع

بتاريخ: 25 أفريل 2020، على الساعة: 17:30.

22-الموقع الرسمي لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس <http://www.ogptunisie.gov.tn>

23- خطة عمل تونس لشراكة الحكومة المفتوحة، مارس 2016-2018 متاحة على الموقع:

<http://www.opengovpartnership.org/files/tunisia-ogp-nappdf-0/download>

24- الحكومة التونسية، بوابة المشاركة العمومية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 09 أوت 2000 على

الساعة 09:10 من خلا الرابط: www.e-participation.tn.

سابعاً: التقارير والمجلات.

25- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة

العربية ، بيروت، سنة 2018

26-نبال ادلبي، هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي؟، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي أسيا (الاسكوا) ، سنة 2018.

27-وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، الأردن، سنة 2017.

28-روبرت دنهارت، جانيت فينرات دنهارت، تر: محمد السيد بغداددي علي الخدمة العامة الجديدة/

الخدمة أفضل من التوجيه، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ، د س ن.

29-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2015)، تشكيل السياسات وصنع السياسات: حوكمة النمو

الشامل، خلفية تقرير للاجتماع الوزاري للحكومة العامة، 28 أكتوبر، على الرابط التالي:

www.oesd.org/governance/ministerial/the-governance-of-inclusive-growth.pdf.

30-تقريرالأمم المتحدة حول دراسة تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، الإسكوا، بيروت ، سنة

2018.

31- تقرير التقييم الذاتي للخطة الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، سبتمبر 2015.

dfhttp://www.ogptunisie.gov.tn/Tunisia_self_assessment_report_september_2015.p

32- وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، تقرير التقييم الذاتي لخطة العمل لشراكة

الحكومة المفتوحة، الجمهورية التونسية، 2018، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 20 مارس

www.observation-secuite.tn /11:15 الساعة 2020، على الساعة 11:15

❖ مراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Harrison, T.M. and Sayogo, D.S. (2014). Transparency, participation and accountability practices in open government: a comparative study. Government Information Quarterly, Iss. 31
- 2- Lathrop, D. and Ruma, L. (2010). Open government: collaboration, transparency, and participation in practice [eBook]. O'Reilly Media. Available at <http://www.amazon.com>
- 3- Lee, Gwanhoo and Kwak, Young Hoon (2011). An open government implementation model: moving to increased public engagement. Washington, D.C.: IBM Center for the Business of Government. Available at <http://www.businessofgovernment.org/report/open-government-implementation-model-moving-increased-public-engagement>
- 4- OECD-http://dx.doi.org/10.1787/gov_glance_publishing. OECD 2013, Glance a at Government (2013).
- 5- World Justice Project (2015). Open Government Index: 2015 Report. Washington. Available at <http://worldjusticeproject.org/open-government-index>.
- 6- Gigler, B. and others (2014). The Loch Ness Model: Can ICTs Bridge the Accountability Gap?. Washington, D.C.: World Bank. Available: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20113>.
- 7- OECD (2015). Open Government in Morocco, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing
- 8- Denhardt, R.B., &Denhardt, J.V. (2000). The new public service: Serving ther than steering. Public Administration Review.

A decorative gold floral border with intricate scrollwork and leaf patterns, framing the central text. The border is composed of four corner pieces and four side pieces, each featuring a repeating pattern of stylized flowers and leaves.

الملاحق

PPS - Public Procurement System

الدخول خريطة الموقع خدمات
الطابق 22 ماي 2014 / 10:01

EN AR FR

منظومة القراءات العمومية على الخط بتونس

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

إعلانات طلب العروض تسجيل العروض تسجيل المشتري العمومي السوق الإلكترونية المواد

Login

تسجيل المشتري العمومي
تسجيل العروض

more

القطاع المالي التونسي يرفع على صلاته ...

أثبت القطاع المالي التونسي صلاته خلال سنة 2013 رغم الظروف الاقتصادية الصعبة ويضمن أن يحقق التناقص خلال سنة 2014 حسب ما أقرته لجنة الوساطة في البورصة

وأثبتت الشركة في نتج ...

أخبار

تكون عدد 60 لسنة 20..
تكون عدد 74 لسنة 20..
تكون عدد 43 لسنة 20..
تكون عدد 41 لسنة 19..
تكون عدد 38 لسنة 19..

قرارات

البنك

مختصر

إعلانات طلبات العروض

تاريخ التحرير

06
04
20
13

المستند

إتمام محادثات إعلانية

وزارة التربية

التزود بوقود ...

Service Assistant

الأسئلة والأجوبة الأكثر تداولاً

sitemap

التكون

من ج

بحث عن الكلمات بـ

مرحباً بكم بموقع البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة
data.gov.tn

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

Français

مبادرات الحكومة المفتوحة مشاريع أفكار مقترحات مباداة البيانات المفتوحة استقبال

أنت هنا / الرئيسية

نظام الشراءات العمومية على الخط

e-procurement
en Tunisie
TUNISIA online E-procurement

المحاور

تشغيل (5)
تربية وتعليم عالي (10)
صحة (10)
تنمية جهوية (18)
نقل (14)
فلاحة وموارد مائية (14)
سياحة (3)
بيئة وتنمية مستدامة (13)
عالية وجباية (6)
شؤون دينية (5)
شؤون اجتماعية (18)
تكنولوجيا المعلومات (5)
سلامة مرورية (1)
مكافحة مخدرات (2)

طلب بقاء إلى وثيقة إدارية

قائمة المكلفين
بالنفاذ إلى المعلومة

تظلم لحدى رئيس الميكسل
يتعلق بمسألة نفاذ
إلى وثيقة إدارية

أخر البيانات المدرجة

* استطلح الحافلات
14-02-03
* تطور استاد رخص التاكسي الفردي
14-02-03
* أخصائيات النقل البحري
13-10-01
* بقية البيانات

البيانات الأكثر استعمال

* مشاريع وبرامج الإصلاحات المبرجة خلال 2012 - 2013
5898 :
* إحصائيات حول التشغيل
4671 :
* إحصائيات قطاع التربية للسنة الدراسية 2011 - 2012
3140 :
* إحصائيات حول التشغيل

http://www.consultations-publiques.tn/ Speedbit Search

Fichier Edition Affichage Favoris Outils ?

Favorites Galerie de composants W... Sites suggérés Google Yahoo

مرحباً بكم في موقع الإستشارات الوطنية

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
مصلح الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالحكومة ومقاومة الفساد

البحث... استشارة على الخط نتائج الإستشارات تقديم عام للموقع إستقبال

مرحباً بكم في الإستشارة
دخول فضاء الحكومة المفتوحة
Open Government Partnership

إستشارة وطنية حول برنامج العمل لشراكة الحكومة المفتوحة

يندرج هذا الاستبيان في إطار تشريك المواطن وكافة مكونات المجتمع المدني في بلورة برنامج العمل لشراكة الحكومة المفتوحة Open Government Partnership- OGP وذلك على إثر إنضمام تونس لهذه المبادرة في 14 جانفي 2014.

وتعرف شراكة الحكومة المفتوحة بأنها مبادرة متعددة الأطراف تم الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2011 خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وتمثل مهمتها بالأساس في دفع الدول المنضوية في إطارها للانضمام بالمبادئ العامة التي تقوم عليها هذه المبادرة وأن تنتهج أسلوب حكم قائم على الشفافية وتشريك المواطن في تصور السياسات العمومية، ومكافحة الفساد وذلك باستعمال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

و يمكن المشاركة في هذه الاستشارة من خلال استبيان يمكن من تقديم مقترحات وتصورات عملية تخص برنامج العمل للحكومة المفتوحة في تونس للفترة الممتدة بين سبتمبر 2014 و

نتائج الإستشارات

تتبع استشارة في إطار تطوير آليات الإصغاء والإنصات لملاحظات المواطن والتعرف على انتظاراته، قامت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقلة الإدارية بعملية سير آراء على

قائمة في الإستشارات الوطنية

1. استشارة حول مراجعة التوقيت الإداري
2. الاستشارة الوطنية حول إصلاح المنظومة القضائية
3. استشارة حول الصندوق الوطني للتأمين على المرض
4. الإستشارة الوطنية حول التشغيل
5. استشارة على الخط بخصوص كراسات الشروط
6. الإستشارة الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية

استشارة حول مشاريع القوانين

في إطار الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى وضع إطار قانوني منظم لعمليات التبادل الإلكتروني والتي تم

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
مصلح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري

بلغوا عن حالات الفساد الإداري
www.anticorruption-idara.gov.tn

إستقبال تقديم الموقع ميثاق الموقع أمثلة عن حالات فساد إداري تسجيل الإبلاغ

تسجيل إبلاغ عن حالة فساد إداري
متابعة إبلاغ سابق
إضافة معلومات لإبلاغ سابق

تعريف الفساد

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استعمال السلطة لتحقيق منفعة خاصة"

أمثلة عن حالات الفساد الإداري التي يمكن الإبلاغ عنها

الرشوة:

- 1- طلب أو قبول رشوة أو تحقيق فائدة بغير موجب بأي صفة كانت (الفصل 83 من المجلة الجزائية)
- 2- الامتناع عن تأدية العمل المطلوب و عدم الالتزام بالتعليمات لتحقيق منفعة شخصية أو لفائدة الغير

اقرأ المزيد...

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان	رقم
54	تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الخط	01
56	تطوير آليات الإلكترونية قصد تمكين طالبي الشغل من الاطلاع على جميع المناظرات	02

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان	رقم
26	نموذج بحيرة (Ness)	01

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الإهداء
	قائمة المختصرات
	الملخص
أ-هـ	مقدمة.....
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لمبادرة شراكة الحكومات المفتوحة	
7	المبحث الأول: مفهوم ونشأة مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة.....
7	المطلب الأول: مفهوم الحكومة المفتوحة.....
9	المطلب الثاني: نشأة الحكومة المفتوحة.....
11	المبحث الثاني: شروط ومراحل الانضمام لمبادرة شراكة الحكومات المفتوحة.....
11	المطلب الأول: شروط الانضمام لشراكة الحكومة المفتوحة.....
12	المطلب الثاني: مراحل الانضمام لشراكة الحكومة المفتوحة.....
13	المبحث الثالث: معايير تقييم الحكومة المفتوحة وتحدياتها.....
13	المطلب الأول: معايير تقييم الحكومة المفتوحة.....
14	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة.....
17	المبحث الرابع: البيانات الحكومية المفتوحة وخصائصها.....
17	المطلب الأول: مفهوم البيانات الحكومية المفتوحة.....
18	المطلب الثاني: خصائص البيانات الحكومية المفتوحة.....
21	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: مكاميزمات الحكومة المفتوحة وانعكاساتها على جودة الخدمات العمومية	
24	المبحث الأول: نماذج تطبيق الحكومة المفتوحة.....
24	المطلب الأول: نموذج بحيرة (Ness).....

27	المطلب الثاني: نموذج الخدمة العامة الجديدة.....
32	المبحث الثاني: مبادئ الحكومة المفتوحة وأثر تطبيقها على الخدمة العمومية.....
32	المطلب الأول: مبادئ الحكومة المفتوحة.....
33	المطلب الثاني: أثر تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة على الخدمة العمومية.....
35	المبحث الثالث: دور المواطن والمجتمع المدني في تعزيز الخدمة العمومية ضمن برامج الحكومة المفتوحة.....
35	المطلب الأول: دور المواطن.....
36	المطلب الثاني: دور المجتمع المدني.....
37	المبحث الرابع: الحكومة المفتوحة كبديل لترقية الخدمات وطرق تطبيقها.....
37	المطلب الأول: الحكومة المفتوحة كبديل لترقية الخدمات.....
39	المطلب الثاني: طرق تطبيق الحكومة المفتوحة.....
43	المبحث الخامس: دراسة شراكة الحكومة المفتوحة بتونس نموذجاً.....
44	المطلب الأول : مبادرة تونس لاعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة.....
44	الفرع الأول: انضمام تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة.....
45	الفرع الثاني: التشريعات القانونية لتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة.....
48	المطلب الثاني: الخطة الوطنية للحكومة المفتوحة التونسية (2018-2020).....
48	الفرع الأول: اعتماد المقاربة التشاركية في جميع مراحل إعداد خطة العمل الوطنية.....
50	الفرع الثاني: مسار إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020) بتونس.....
54	المطلب الثالث: عصرنة وترقية الخدمات الإدارية العمومية.....
54	الفرع الأول: تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الخط.....
56	الفرع الثاني: تسيير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية.....
59	خلاصة الفصل.....

60	خاتمة.....
65	قائمة المراجع.....
	الملاحق
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المحتويات